حقيقة التبرك وحكمه

د/ صالح بن درباش الزهراني
أستاذ مشارك في قسم العقيدة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

الملخص

لما كان التبرك من القضايا الرئيسية في التوحيد لتعلقه بجميع أنواعه، والانحراف فيه أصل الشرك الذي وقع فيه بنو آدم لما عظَّموا قبور الصالحين وعكفوا عليها وتبركوا بها؛ حتى آل بهم الأمر إلى عبادتهم، ونظرًا لتجدد صور التبرك، واختلاط بعض ما هو مشروع منه وما هو ممنوع، ولكثرة الكلام فيه بالحق وبالباطل والاختلاف في بعض صوره؛ فقد جاء هذا البحث ليبين حقيقة البركة والتبرك، وعدم الخلط بينه وبين التوسل، مع بيان حكمه الشرعي، وضوابط مشروعيته، وإيضاح الصور الممنوعة منه، وبيان مصدر البركة، وطرق ثبوتها في الأعيان، وكيف تلتمس البركة ممن ثبتت بركته؟ وحكم التماسها ممن لا يملكها، وهل ثبوت البركة وطريقة التبرك توقيفية؟ أم أن بعض صورها تقبل الاجتهاد؟ وانتهى البحث إلى التوصية بتحرير المصطلحات والألفاظ الشرعية؛ لما لذلك من أهميةٍ كبرى.

الكلمات المفتاحية: البركة- التبرك- تبارك- الشرك- التبرك المشروع والممنوع.

Abstract

Since seeking Tabarruk (seeking blessings) is one of the main issues in monotheism due to its attachment to all its types. Deviation in it is the root of polytheism that the children of Adam fell into when they glorified the graves of the righteous, and devote themselves to them and sought blessings with them until they turned to worship them. Because of the renewed forms of Tabarruk, the confusing what is lawful and what is forbidden, and a lot of talk about truth and falsehood and differences in some of its forms, this research shows the reality of albarakah and Tabarruk, and not to confuse it with tawwassul (seeking mediation), with a statement of its legal ruling, the controls of its legitimacy, clarification of the images prohibited from it, and a statement of the source of the albarakah, and ways to prove it in objects, and how to seek albarakah from those whose barakah is proven? And the ruling on seeking it from someone who does not own it, and is the albarakah and method of albarakah proven to be limited to the Islamic Law? Or that some of its images accept reason-based opinion? The research concluded with recommendations to edit the legal terms and expressions because of its great importance.
Keywords: Tabarruk - albarakah - tabaraka - polytheism - legal and forbidden Tabarruk

المقدمة

الحمدُ لله، والصلاةُ والسلام على رسول الله، وبعد:

فهذا بحث في موضوع من أهم موضوعات العقيدة، وهو التبرك الذي (**هُوَ أَصلُ الْعِبَادَةِ**)[1]، وهو موضوع متجدد دائمًا، يكثر فيه النزاع والاختلاف لأسبابٍ متعددة، وقد اتجهت الرغبة إلى بحثه وتحريره للمساهمة في توضيح الحق، مستمدًّا العون من الله وحده.

إشكالية البحث:

بيان حقيقة البركة والتبرك وعدم الخلط بينه وبين غيره، وبيان مصدر البركة، وطرق ثبوتها، وكيف تلتمس البركة ممن ثبتت بركته؟

أسئلة البحث:

١- ما حقيقة البركة والتبرك؟

٢- مَن المانح للبركة؟

٣- وكيف تثبت البركة في الأشياء؟ وهل هي بتوقيف أم يمكن إثباتها بالتجربة؟

٤- وكيف يُتبرك بما هو مبارك؟ هل الطريقة توقيفية؟ أم للاجتهاد فيها مجال؟

٥- وما حكم التبرك؟ وهل يجوز التماس البركة من غير مظانها؟

أهداف البحث: تجلية ضوابط التبرك المشروع، وما يضاده من الصور الممنوعة؛ بتحرير بعض مسائله وخاصة المتأرجحة بينهما قبولًا وردًّا وفق ما يفتح اللهُ به.

أهمية البحث:

التبرك من أهم قضايا التوحيد قديمًا وحديثًا، والانحراف فيه أصل الشرك الذي وقع فيه بنو آدم حين عظموا قبور الصالحين وعكفوا عليها وتبركوا بها، حتى آل بهم الأمرُ إلى

(١) كما يقول الإمام الشاطبي، إبراهيم بن موسى، في **الاعتصام**، ت: سعد الحميد وزميليه، (الدمام: دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٩هـ)، ج٢، ص٣٠٤.

عبادة هؤلاء الصالحين من دون الله.

وصور التبرك متجددة، لذا كثُر الخوض فيه بالباطل تارة، وبالحق تارة، ووسط هذا الصراع يتم الخلط أحيانًا بين ما هو مشروع منه وما هو ممنوع، فيشكل على الناس وجه الصواب فيه.

حدود البحث: حدود موضوعية حسب العنوان.

مصطلحات البحث: البركة، التبرك، التوسل. وقد تمَّ شرحها في المبحث الأول.

الدراسات السابقة كثيرة متعددة المشارب والاتجاهات، وكلٌّ أَدْلى بدلوه، لكن هناك مسائل تحتاج مزيدًا من البحث والتحرير؛ نظرًا لكثرة الالتباس فيها ولحاجة المكلفين إلى معرفة الحق الفاصل بين المشروع والممنوع، فالكتابة فيه تتجدد بتجدد أسبابها، وبخاصة مع الاختلاف في بعض مناطاته وصوره، وذهاب بعض الناس إلى تحسين ما هو من قبيل الممنوع مما يخشى أن يكون وسيلة للوقوع فيما حرم الله تعالى، وميل فريق آخر إلى الطرف المقابل المانع لبعض الصور المشروعة، لذا فالحاجة لا تزال قائمة لدراسة الموضوع والمساهمة في بيانه.

منهج البحث:

نظرًا لطبيعة البحث فقد تم استخدام المنهج التحليلي المقارن وكذا المنهج النقدي، كل ذلك وفق نصوص الشرع الحنيف، وما أفاض فيه أهل العلم من بيان، مع الاجتهاد في التحرير والتدقيق.

أدوات البحث وإجراءاته:

سرتُ فيه وفق ما هو متَّبع في مثل هذه الأبحاث العلمية من الالتزام بالضوابط العلمية المتعارف عليها في الترتيب والصياغة والتوثيق، ومراعاة المساحة المتاحة للنشر.

ولا أزعم أني أتيت فيه بما لم يأت به الأوائل! فإني منهم قد أفدت، وعلى ما كتبوا بنيت، ولعل فيما كتبت تجديدًا لبعض مسائله، وتحريرًا لبعض ما اختلف فيه، راجيًا أن

يكون نافعًا لمن قرأه.

وقد جاء تقسيمه على النحو التالي:

المقدمة: وهي ما سبق.

التمهيد: تحدثت فيه عن روح التوحيد ولُبُّه.

المبحث الأول: معنى البركة والتبرك.

المبحث الثاني: مصدر البركة (الله وحده).

المبحث الثالث: ضابط التماس البركة من الأشياء المباركة.

المبحث الرابع: حكم التبرك.

الخاتمة: وفيها نتائج البحث.

فهرس المراجع

فهرس المحتويات

التمهيد

روح التوحيد، ولبُّه

روح التوحيد ولبُّه هو وجوب تعلُّق القلوب بالله تعالى وحده لا شريك له، وعدم التفات القلب إلى غير خالقه، فلا يرجو إلا الله، ولا يخاف إلا الله، ولا يتوكل إلا على الله، فمدارُ الدين على تعلق القلب برب العالمين من جهة ربوبيته وإحاطته وحفظه وإمداده ورزقه، ومن جهة إلهيته وحبه وعبادته؛ فقلب المؤمن معلَّق بربه مهما باشرت يده تقليب الأسباب.

ولقد جاءت الشريعة الغرَّاء بتقرير هذا الأصل غاية التقرير وبيانه، والتأكيد عليه غاية التوكيد والبيان، كل ذلك من أجل أن يبقى التوحيد صافيًا من كل ما يخدشه، قال الله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٧]، وقال: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، وقال: ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]، وقال: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [النمل: ٦٢]، وقال: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣] أي: كافيه، ومَن كان الله كافيه فلا حاجة به إلى غير الله عز وجل.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كنت خلف رسول الله ﷺ يومًا فقال: «يا غلامُ، إني أعلمك كلمات: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله»[1]، وقال ﷺ لأبي أُمامة رضي الله عنه لما رآه مهمومًا: «أفلا أعلِّمُك كلامًا إذا أنت قلته أذهب الله عز وجل همَّك وقضى عنك دينَك؟»، قال: قلت: بلى يا رسول الله، قال: «قلْ إذا أصبحت وإذا أمسيت: اللهم إني أعوذُ بك من الهمِّ والحَزَن، وأعوذ بك من

(١) رواه الترمذي، محمد بن عيسى، في **سننه**، تحقيق: أحمد شاكر وآخرين، (بيروت: دار الكتب العلمية، بدون تاريخ)، (ح/ ٢٧٠٦).

العجز والكسل، وأعوذ بك من الجبن والبخل، وأعوذ بك من غَلَبَة الدين وقهر الرجال»، قال: ففعلت ذلك؛ فأذهب الله ﷻ همي وقضى عني ديني[1]. فأرشده إلى التعلق بالله.

وأخبر النبي ﷺ أصحابه بأن سبعين ألفًا من أمته يدخلون الجنة بلا حساب ولا عذاب، ثم وصفهم بقوله: «هم الذين لا يَسْتَرْقُون، ولا يتطيرون، ولا يكتوون، وعلى ربهم يتوكلون»[2]. وذلك لكمال تعلقهم بالله تعالى وتوكلهم عليه.

وما أعظم وصية النبي ﷺ لابن عباس رضي الله عنه لما قال له: «واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رُفِعت الأقلام وجفت الصحف»[3].

قال ابن تيمية: (وكل من علَّق قلبه بالمخلوقات أن ينصروه أو يرزقوه أو أن يهدوه خضع قلبه لهم، وصار فيه من العبودية لهم بقدر ذلك، وإن كان في الظاهر أميرًا لهم مدبرًا لهم متصرفًا بهم، فالعاقل ينظر إلى الحقائق لا إلى الظواهر، فالرجل إذا تعلق قلبه بامرأة ولو كانت مباحةً له يبقى قلبه أسيرًا لها تحكم فيه وتتصرف بما تريد، وهو في الظاهر سيدها لأنه زوجها، وفي الحقيقة هو أسيرها ومملوكها، لا سيما إذا دَرَت بفقره إليها وعشقه لها وأنه لا يعتاض عنها بغيرها، فإنها حينئذ تحكم فيه بحكم السيد القاهر الظالم في عبده المقهور الذي لا يستطيع الخلاص منه بل أعظم؛ فإن أسر القلب أعظم من أسر البدن، واستعباد القلب أعظم من استعباد البدن، فإن من استُعبد بدنه واستُرِقَّ لا يبالي إذا كان

(١) رواه أبو داود،سليمان بن الأشعث، في **سننه**، طبعة مرقمة (الرياض: دار السلام، ط١، ١٤٢٠هـ)، (ح/ ١٥٥٥).

(٢) رواه البخاري، محمد بن إسماعيل، في **صحيحه**، تحقيق: مصطفى ديب البغا، (بيروت: دار ابن كثير، ط٣، ١٤٠٧هـ)، (ح/ ٥٧٠٥).

(٣) رواه الترمذي في **سننه** (ح/ ٢٧٠٦).

قلبه مستريحًا من ذلك مطمئنًّا، بل يمكنه الاحتيال في الخلاص. وأما إذا كان القلب –الذي هو الملك– رقيقًا مستعبدًا متيمًا لغير الله، فهذا هو الذل والأسر المحض والعبودية لما استعبد القلب.

وعبودية القلب وأسره هي التي يترتب عليها الثواب والعقاب، فإن المسلم لو أسره كافر أو استرقه فاجر بغير حق، لم يضره ذلك إذا كان قائمًا بما يقدر عليه من الواجبات ... ولو أكره على التكلم بالكفر فتكلم به وقلبه مطمئن بالإيمان لم يضره ذلك، وأمَّا من استعبد قلبه فصار عبدًا لغير الله فهذا يضره ذلك ولو كان في الظاهر ملك الناس، فالحرية حرية القلب، والعبودية عبودية القلب، كما أنَّ الغنى غنى النفس)[1].

وقال ابن القيم: (أعظم الناس خذلانًا مَن تعلق بغير الله، فإن ما فاته من مصالحه وسعادته وفلاحه أعظم مما حصل له ممن تعلق به، وهو معرَّض للزوال والفوات، ومثل المتعلق بغير الله كمثل المستظل من الحر والبرد ببيت العنكبوت أوهن البيوت)[2].

والكلام في هذا المعنى يطول، فهو **روح التوحيد ولبُّه**، فنقتصر على ما ذكر ففيه كفاية.

(١) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **مجموع الفتاوى**، جمع: عبد الرحمن بن قاسم، (الرياض: دار عالم الكتب، ١٤١٢هـ)، ج١٠، ص: ١٨٥، ١٨٦.

(٢) ابن القيم، محمد بن أبي بكر، **مدارج السالكين**، (الرياض: دار عطاءات العلم، بيروت: دار ابن حزم، ط٢، ١٤٤١هـ)، ج١، ص٤٥٨.

المبحث الأول

معنى البركة والتبرك

المطلب الأول: المعنى اللغوي:

لفظ **البَرَكة** مشتق من (بُروك البعير)، أو من (برْكة الماء)، وبروك البعير يدل على ملازمته وثبوته في مكانه، والبِركة: هي مجتمع الماء، فهي تدل على كثرة الماء في هذا الموضع، وتدل على لزومه له، وعلى ثبوته فيه(1).

وأصلُ **البَرْك صدرُ البعير**(2)، وبرَك البَعيرُ يَبْرُكُ بُروكًا إذا **استقرّ** على الأرض.

والبِرْكَة: ما وَلِيَ الأرضَ من جلد البَطْن وما يليه من الصَّدر، مِنْ كلِّ دابَّة، وقد ابترك القوم في الحرب: إذا جَثَوا على الرُّكَب ثمَّ اقتتلوا ابتراكًا، والبرَاكاءُ: اسمٌ من ذلك، **والبِرْكةُ**: حَوْض يُحفَر في الأرض **ليحبس** فيه الماء(3)، فأصل (**المادَّة موضوعة للزوم والثبوت**)(4)، فلفظ (برك) المكوَّن من (الباء والراء والكاف أصلٌ واحدٌ، وهو **ثَباتُ الشيءِ**، ثم يتفرع فروعًا يقاربُ بعضُها بعضًا)(5).

---

(1) ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر، ط1)، مادة (برك).

(2) ينظر: الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: صفوان داوودي، (دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، ط1، 1412هـ)، ص119.

(3) يُنظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **العين**، تحقيق: د/ مهدي المخزومي ود/ إبراهيم السامرائي، (دار ومكتبة الهلال، د. ط، د. ت)، ج5، ص368، وابن فارس، أحمد بن فارس، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، (بيروت: دار الجيل، ط1، 1411هـ)، ج1، ص228، والراغب الأصفهاني، **المفردات في غريب القرآن**، ص119.

(4) الفيروزآبادي، **بصائر ذوي التمييز**، المحقق: محمد علي النجار، (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- لجنة إحياء التراث الإسلامي)، ج2، ص209.

(5) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ج1، ص227.

ومن تلك الفروع **الزيادة والنماء**[(١)]؛ قال ابن جرير (ت: ٣١٠هـ): (وأصل البركة: المواظبة على الشيء، يقال: قد بارك فلان على فلان إذا واظب عليه، والمباركة نحو المواظبة، فكأن قوله: ﴿بَرَكَٰتٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[الأعراف: ٩٦]، ما يتتابع عليهم من خير السماء والأرض)[(٢)]. والمواظبة تعني الثبات والاستمرار.

ويقول ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ) مبينًا معنى «وبارِكْ على محمد وعلى آل محمد»: (أي: **أثْبِتْ وأدِمْ** ما أعطَيته من التشريف والكرامة، وهو من بَرك البعيرُ إذا ناخ في موضع فَلزِمَه، وتُطلق البَرَكة أيضًا على **الزيادة**. والأصلُ الأوّلُ)[(٣)].

وربما جعل بعضهم الأصل هو الزيادة والنماء، وكلما استمرت ثبتت ولزمت، قال الأزهري (ت: ٣٧٠هـ) ناقلًا عن اللحياني (ت: ٢٢٠هـ)[(٤)] أنه قَالَ: (بَارَكْتُ على التِّجَارَة وَغَيرهَا؛ أَي: وَاظبتُ عَلَيهَا)، ثم عقَّب عليه بقوله: (وأصل البَرَكة: الزِّيَادَةُ والنماءُ)[(٥)].

(١) يُنظر: الفراهيدي، **العين**، ج٥، ص٣٦٨، وعنه ابن فارس في **مقاييس اللغة**، ج١، ص٢٢٧.

(٢) الطبري، محمد بن جرير، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: د/ عبد المحسن التركي، (القاهرة: دار هجر، ط١، ١٤٢٢هـ)، ج١٠، ص٣٣٣.

(٣) ابن الأثير، المبارك بن محمد، **النهاية في غريب الحديث**، تحقيق: محمود الطناحي وطاهر الزواوي، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٨٣هـ)، ج١، ص١٢٠، وعنه ابن منظور في **لسان العرب**.

(٤) اللحياني هو أبو الحسن؛ علي بن حازم، صاحب كتاب النوادر، عالم لغوي، وأحد نحاة البصرة، أخذ عن الكسائي، وأخذ عنه القاسم ابن سلام. انظر: أبو بكر الزبيدي، محمد بن الحسن، **طبقات النحويين**، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: دار المعارف، ط٢)، ص٨٩، والقفطي، جمال الدين بن يوسف، **إنباه الرواة**، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: دار الفكر العربي، وبيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٦هـ)، ج٢، ص٢٥٥.

(٥) الأزهري، محمد بن أحمد، **تهذيب اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، (مصر: المؤسسة المصرية العامة للتأليف، ١٣٨٤هـ)، ج١٠، ص: ١٣٠، ١٣١.

وقال الرازي (ت: ٦٠٦هـ): (وَالْبَرَكَةُ لَهَا تفسيرَانِ: **أَحَدُهُمَا**: الْبَقَاءُ وَالثَّبَاتُ، **وَالثَّانِي**: كَثْرَةُ الْآثَارِ الْفَاضِلَةِ وَالنَّتَائِجِ الشَّرِيفَةِ)[(١)].

ويقول السمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ): (**البَرَكة: الزيادةُ**، يقال: باركَ الله لك؛ أي: زادَك خيرًا ... **وقيل: البَرَكَةُ ثبوتُ الخيرِ**، مأخوذٌ من مَبْرَك البعير)[(٢)]، وقال ابن القيم (ت: ٧٥١هـ): (وحقيقة اللفظة أن البركة **كثرة الخير ودوامه**)[(٣)].

وقال الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ): (والبركة معناها ثبوت الخير الإلهي في الشيء)[(٤)]، وقال ابن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ): (والبركة **كثرة الخير ونماؤه**)[(٥)].

وعلى هذين المعنيين: (**اللزوم والثبوت**) و(**الزيادة والنماء**) تدور عبارات أهل العلم.

وقد ورد لفظ البركة وما تصرف منه نحو: (بارك، بورك، تبارك، مبارك، بركات) في القرآن الكريم أكثر من ثلاثين مرة[(٦)]؛ ومن أمثلة ما ورد في القرآن الكريم بمعنى ثبوت الخير ودوامه قوله تعالى: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَـٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَـٰرِبَهَا ٱلَّتِى بَـٰرَكْنَا فِيهَا﴾ [الأعراف: ١٣٧]، وقوله: ﴿سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَـٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَـٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١].

ومن أمثلة ما ورد بمعنى كثرة الخير ونمائه وزيادته قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟

(١) الرازي، محمد بن عمر، **مفاتيح الغيب**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٣)، ج١٤، ص١١٩.

(٢) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج٣، ص٣١٧.

(٣) ابن القيم، محمد بن أبي بكر، **بدائع الفوائد**، ج٢، ص٦٨٠.

(٤) الفيروزآبادي، **بصائر ذوي التمييز**، ج٢، ص٢٠٩.

(٥) ابن عاشور، محمد الطاهر بن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج٦، ص٢١٦.

(٦) يُنظر: **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم** وبرامج الحاسوب.

وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم **بَرَكَٰتٍ** مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [الأعراف: ٩٦].

ومما يجمع المعنيين قوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ **مُبَارَكًا** وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [آل عمران: ٩٦]، فبركة البيت الحرام ثابتة ولازمة، وهي تزيد بمضاعفة الأجر فيه وزيادته.

ولعل مجيء البركة بصيغة الجمع (**بركات**) كثيرًا؛ هو للدلالة على زيادة الخير ونمائه، وبالتالي استمراره ودوامه! كما أشار إلى ذلك ابن القيم في بعض كتبه[1].

وقد جاء لفظ البركة وما تصرف منه في السُّنة كثيرًا حتى بلغ المئات[2]:

ومن ذلك قوله ﷺ: «تسحروا؛ فإنَّ في السحور **بركة**»[3].

وقوله ﷺ: «كُلُوا الزَّيْتَ، وَادَّهِنُوا بِهِ؛ فَإِنَّهُ **مُبَارَكٌ**»[4].

وقَالَ ﷺ: «أَتَاكُمْ رَمَضَانُ شَهْرٌ **مُبَارَكٌ** فَرضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ»[5].

وقال ﷺ: «اجتمعوا على طعامكم واذكروا اسم الله عليه **يُبارك** لكم فيه»[1].

(١) ينظر: ابن القيم، **بدائع الفوائد**، ج٢، ص: ٦٧٥، ٦٧٦.

(٢) بحثت في المكتبة الشاملة لفظ (البركة/ بركة) في الكتب التسعة فقط فوجدت أكثر من مائتي موضع.

(٣) أخرجه البخاري في **صحيحه** (ح/ ١٩٢٣)، ومسلم، مسلم بن الحجاج، في **صحيحه**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، (ح/ ١٠٩٥، ١٠٩٥، ١٠٩٥).

(٤) أخرجه النسائي، أحمد بن شعيب، في **سننه**، اعتنى بها: أبو غدة، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٣، ١٤٠٩هـ)، (ح/ ٦٦٦٨) (ح/ ٦٦٦٩)، والترمذي في **سننه** (ح/ ١٨٥٢)، والإمام أحمد، أحمد بن حنبل، في **مسنده**، ت: شعيب الأرناءوط وآخرين، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ) (ح/ ١٦٣٠٠، ١٦٣٠١).

(٥) أخرجه البخاري في **صحيحه** (ح/ ١٨٩٨، ١٨٩٩، ٣٢٧٧)، ومسلم في **صحيحه** (ح/ ١٠٧٩، ١٠٧٩).

وقال ﷺ: «اللهم **بارك** لهم في مكيالهم، **وبارك** لهم في صاعهم ومدهم؛ يعني: أهل المدينة»[2].

وقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا أَخْشَى عَلَيْكُمْ مِنْ بَعدِي مَا يُفتَحُ عَلَيْكُمْ مِنْ **بَرَكَاتِ** الْأَرْضِ»، قِيلَ: وَمَا **بَرَكَاتُ** الْأَرْضِ؟ قَالَ: «زَهْرَةُ الدُّنيَا»[3].

وقال ﷺ: «الْبيِّعَانِ بالْخيَارِ مَا لَمْ يفْتَرِقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبيَّنا **بُورِكَ** لَهُمَا فِي بَيعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَتِ **الْبَرَكَةُ** مِنْ بَيعِهِمَا»[4].

وأمَّا **التبرك**: فمعناه طلب البركة، قال ابن القيم (ت: ٧٥١هـ): (التبرك استدعاء البركة واستجلابها، والعبد هو الذي يقصد لذلك)[5] ، أو هو: (طَلَبُ الخيرِ الكثيرِ، وطَلَب ثَباتِه وطلبُ لُزُومِه)[6].

فالتبرك بالشيء طلب البركة بواسطة ذلك الشيء، أو هو: طلب حصول الخير

=

(١) أخرجه ابن حبان، محمد بن حبان، في **صحيحه**، تحقيق: شعيب الأرناءوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤هـ)، (ح/ ٥٢٢٤)، والحاكم، محمد بن عبد الله، في **مستدركه**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ)، (ح/ ٢٥١٤)، وأبو داود في **سننه** (ح/ ٣٧٦٤)، وابن ماجة، محمد بن يزيد، في **سننه**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار الكتب العلمية)، (ح/ ٣٢٨٦) وغيرهم.

(٢) أخرجه البخاري في **صحيحه** (ح/ ١٨٦٧، ٢١٣٠، ٢٨٨٩)، ومسلم في **صحيحه** (ح/ ١٣٦٥، ١٣٦٦).

(٣) أخرجه البخاري (ح/ ٩٢١، ١٤٦٥، ٢٨٤٢)، ومسلم (ح/ ١٠٥٢، ١٠٥٢، ١٠٥٢).

(٤) أخرجه البخاري في **صحيحه** (ح/ ٢٠٧٩، ٢٠٨٢، ٢١٠٨، ٢١١٠)، ومسلم في **صحيحه** (ح/ ١٥٣٢).

(٥) ابن القيم، **بدائع الفوائد**، ج٢، ص٦٥٠.

(٦) صالح آل الشيخ، **التمهيد لشرح كتاب التوحيد**، (الرياض: مكتبة دار المنهاج، ط١، ١٤٣٣ه)، ص١٢٦.

بمقاربة ذلك الشيء وملابسته[١].

وأما التَّبريك فهو: أن تَدعُوَ بالبَركة[٢]؛ قال الأزهري (ت: ٣٧٠هـ): (**والتَّبْرِيكُ:** الدعاءُ للإنسانِ وَغَيره بالبَرَكةِ؛ يُقال: بَرَّكْتُ عَلَيْهِ تَبْرِيكًا؛ أَي قلت: بَارَكَ الله عليكَ)[٣].

ومنه حديث: «عَلَامَ يَقتُلُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ؟ أَلَا **بَرَّكْتَ؟!** إِنَّ الْعَيْنَ حَقٌّ»[٤]، وفسرها الرواية الأخرى: «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مِنْ أَخِيهِ مَا يُعجِبُهُ، فَلْيَدْعُ لَهُ **بِالْبَرَكَةِ**»[٥].

المطلب الثاني: المعنى الشرعي:

في الحقيقة لا يوجد كبير فرق بين المعنى اللغوي والشرعي للبركة إلا في الإطلاق والتقييد؛ ففي المعنى اللغوي تعني البركة مطلق الخير وكثرته ولزومه، وفي الشرعي تقيّد الخير بصدوره من الله وحده لا شريك له، مع لحاظ أن اللغوي يبدأ بالمحسوسات ثم ينتقل إلى المعنويات كما هي عادة اللغة، فالبركة أصلها من بروك البعير وبركة الماء، وهي أمور محسوسة، ثم استخدمت في المعنويات وهي كثرة الخير ودوامه.

وعلى هذا **فالبَرَكَةُ** (شرعًا): ثبوت الخير الإلهي في الشيء، **والمُبَارَك:** ما فيه

(١) ينظر: د/ ناصر الجديع، **التبرك**، (الرياض، مكتبة الرشد بالرياض، ط١، ١٤١١هـ)، ص٣٩.

(٢) يُنظر: الفراهيدي، **معجم العين**، ج٥، ص٣٦٨، وابن الأثير، **النهاية**، ج١، ص١٢٠، والكفوي، أيوب بن موسى، **الكليات**، ت: عدنان درويش وزميله، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٩هـ)، ص٣٧٢.

(٣) الأزهري، **تهذيب اللغة**، ج١٠، ص١٣١، وانظر أيضًا: ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (برك).

(٤) أخرجه مالك، مالك بن أنس، في **الموطأ**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (مصر: دار إحياء التراث العربي)، (ح/ ١٦٧٨)، والنسائي في **الكبرى**، تحقيق: حسن عبد المنعم حسن شلبي، (بيروت: مؤسسة الرسالة)، (ح/ ٧٥٧٠)، وابن حبان في **صحيحه** (ح/ ٦١٠٥).

(٥) النسائي في **الكبرى** (ح/ ١٠٠٣٦)، وابن ماجة (ح/ ٣٥٠٩) وصححه الألباني.

ذلك الخير[(١)]. والخير قد يكون دينيًّا وقد يكون دنيويًّا، وكلاهما قد يكون حسيًّا، وقد يكون معنويًّا.

ولما كان الخير الإلهي يصدر من حيث لا يحسُّ، وعلى وجهٍ لا يُحصى ولا يُحصر قيل لكلِّ ما يشاهد منه زيادة غير محسوسة: **هو مُبَارَكٌ، وفيه بركة**، وإلى هذه الزيادة أشير بما رُوي أنه: «لا ينقُص مال من صدقة»[(٢)] لا إلى النقصان المحسوس[(٣)].

وقال ابن القيم: (وأما البركة فإنها لما كان مسمَّاها كثرة الخير واستمراره شيئًا بعد شيء، كلما انقضى منه فرد خلفه فرد آخر، فهو خير مستمر يتعاقب الأفراد على الدوام شيئًا بعد شيء؛ كان لفظ الجمع أولى بها لدلالته على المعنى المقصود بها، ولهذا جاءت في القرآن كذلك في قوله تعالى: ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَـٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [هود: ٧٣]، فأفرد الرحمة وجمع البركة)[(٤)].

والبركة نوعان كما يقول ابن القيم:

(**أحدهما**: بركة هي فعله تبارك وتعالى، والفعل منها بارك ويتعدى **بنفسه** تارة، وبأداة **على** تارة وبأداة **في** تارة، والمفعول منها **مُبَارك**، وهو ما جُعل كذلك فكان **مباركًا** بجعله تعالى.

والنوع الثاني: بركة تضاف إليه إضافة الرحمة والعزة [(٥)]، والفعل منها **تبارك**، ولهذا

---

(١) يُنظر: الراغب الأصفهاني، **المفردات**، ص١٢٠، وعنه الفيروزآبادى، **بصائر ذوي التمييز**، فهو كثيرًا ما ينقل عنه.

(٢) أخرجه أحمد في **مسنده** (ح/ ١٦٧٤)، والترمذي في **سننه** (ح/ ٢٣٢٥)، وقال: حسن صحيح. وصححه الألباني.

(٣) يُنظر: الراغب الأصفهاني، **المفردات**، ص١٢٠، وعنه الفيروزآبادى في **بصائر ذوي التمييز**، ج٢، ص٢٠٩.

(٤) ابن القيم، **بدائع الفوائد**، ج٢، ص: ٦٧٥، ٦٧٦.

(٥) أي: إضافة صفة.

لا يقال لغيره ذلك، ولا يصلح إلا له عز وجل فهو سبحانه **المتبارك**، وعبده ورسوله **المبارَك**، كما قال المسيح: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ﴾ [مريم: ٣١]، فمَن بارك الله فيه وعليه فهو **المبارَك**)(١).

وأما صيغة (**تبارك**) فهي لفظة مختصة بالله تعالى في كل موضع ذكرت فيه(٢)، قال ابن دريد (ت: ٣٢١هـ): (وتبارك لا يوصف به إلا الله تبارك وتعالى، ولا يقال: تبارك فلان في معنى جلَّ وعَظُمَ؛ هذه صفة لا تنبغي إلّا لله عزَّ وجلَّ)(٣).

قَالَ ابن جرير (ت: ٣١٠هـ): (تَبَارَكَ: تفَاعَلَ مِنَ الْبَرَكَةِ -ثم روى بسنده إلى ابن عباس- قَالَ: تبَارَكَ: تفَاعَلَ مِنَ الْبَرَكَةِ)(٤).

وَقَالَ الزَّجاجُ (ت: ٣١١هـ): (تبَارَكَ معناه: تفَاعل منَ البَرَكةِ، كَذَلِك يقولُ أهل اللغةِ، وكذَلِك رُوِيَ عَن ابْن عباسٍ، وَمعنى البَرَكةِ: الكثرةُ فِي كلِّ ذي خيرٍ)(٥).

وقال الأزهري (ت: ٣٧٠هـ): (عَن أبي العبَّاس أنهُ سئلَ عَن تَفسير ﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ﴾ فقَالَ: ارتفعَ، والمُتبَارِكُ: المرتفعُ، وَقَالَ الزَّجاجُ: تبَارَكَ: تفَاعل منَ البَرَكةِ، كَذَلِك يقولُ أهل اللغةِ، وَنَحْو ذَلِك رُوِيَ عَن ابْن عباسٍ، وَمعنى البَرَكةِ: الكثرةُ فِي كلِّ خيرٍ، وَقَالَ فِي موضعٍ آخر: تبَارَكَ: تعَالَى، وتعَاظَمَ، وَقَالَ ابنُ الأنباري: تبَارَكَ اللهُ؛ أَي؛ يُتبَرَّكُ باسمهِ فِي

(١) ابن القيم، **بدائع الفوائد**، ج٢، ص٦٨٠، وانظر أيضًا هذين المعنيين في: أبي حيان، محمد بن يوسف، **البحر المحيط**، تحقيق: صدقي محمد جميل، (بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ)، ج٦، ٤٧٨.

(٢) يُنظر: الراغب الأصفهاني، **المفردات**، ص١٢٠.

(٣) ابن دريد، محمد بن الحسن، **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي بعلبكي، (بيروت: دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٧م)، ج١، ص٢٣٧.

(٤) الطبري، **جامع البيان**، ج١٧، ص٣٩٤، مطلع سورة الفرقان.

(٥) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ت: عبد الجليل شلبي، (بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨هـ)، ج٤، ص٥٧.

كلِّ أمرٍ، وَقَالَ الليثُ فِي تفْسير: ﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ﴾: تمجيدٌ وتعظيمٌ، وَقَالَ أَبُو بكر: معنى تبَارك: تقدَّسَ؛ أَي: تطهر، والمقدَّسَ: المطهَّرَ... قَالَ: المُبَارَك: مَا يَأْتِي من قبله الخيرُ الكثيرُ(1).

ولابن القيم نص مهم يوضح ما سبق نسوقه بطوله لأهميته، قال رحمه الله: (وأما صيغة **تبارك** فمختصة به تعالى كما أطلقها على نفسه بقوله: ﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]، ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤] ... أفلا تراها كيف اطردت في القرآن جارية عليه مختصة به لا تطلق على غيره؟! وجاءت على بناء السعة والمبالغة **كتعالى وتعاظم** ونحوهما، فجاء بناء **تبارك** على بناء **تعالى** الذي هو دال على كمال العلو ونهايته، فكذلك **تبارك** دالّ على كمال بركته وعظمتها وسعتها، وهذا معنى قول من قال من السلف: تبارك تعاظم، وقال آخر: معناه أن تجيء البركات من قِبَله، **فالبركة كلها منه**، وقال غيره: كثُر خيره وإحسانه إلى خلقه، وقيل: اتسعت رأفته ورحمته بهم، وقيل: تزايد عن كل شيء وتعالى عنه في صفاته وأفعاله، ومن هنا قيل: معناه تعالى وتعاظم، وقيل: تبارك تقدس، والقدس الطهارة، وقيل: تبارك؛ أي: باسمه يبارك في كل شيء، وقيل: تبارك ارتفع، والمبارك المرتفع ... وقيل: تبارك؛ أي: البركة تكتسب وتنال بذكره، وقال ابن عباس: جاء بكل بركة، وقيل: معناه ثبت ودام بما لم يزل ولا يزال ...

وحقيقة اللفظة أن البركة كثرة الخير ودوامه، ولا أحد أحق بذلك وصفًا وفعلًا منه تبارك وتعالى.

وتفسير السلف يدور على هذين المعنيين، وهما متلازمان؛ لكن الأليق باللفظة معنى الوصف لا الفعل، فإنه فعل لازم مثل: تعالى وتقدس وتعاظم.

ومثل هذه الألفاظ ليس معناها أنه جعل غيره عاليًا ولا قدوسًا ولا عظيمًا، هذا مما لا يحتمله اللفظ بوجه، وإنما معناها في نفس من نُسبت إليه فهو المتعالي المتقدّس في نفسه،

(1) الأزهري، **تهذيب اللغة**، ج١٠، ص١٣٠.

فكذلك تبارك لا يصح أن يكون معناها بارك في غيره، وأين أحدهما من الآخر لفظًا ومعنى؟! هذا لازم وهذا متعد، فعلمت أن مَن فسر تبارك بمعنى ألقى البركة وبارك في غيره لم يصب معناها، وإن كان هذا من لوازم كونه متباركًا، فتبارك من باب مَجُد، والمجد كثرة صفات الجلال والسعة والفضل، وبارك من باب أعطى وأنعم، ولما كان المتعدي في ذلك يستلزم اللازم من غير عكس فسر مَن فسر من السلف اللفظة بالمتعدّي لينتظم المعنيين فقال: مجيء البركة كلها من عنده، أو البركة كلها من قبله، وهذا فرع على تبارك في نفسه.

وقد أشبعنا القول في هذا في كتاب **الفتح المكي**[1] وبيَّنا هناك أن **البركة كلَّها له تعالى ومنه**، فهو المبارك، ومَن ألقى عليه بركته فهو المبارَك؛ ولهذا كان كتابه مبارَكًا، وبيته مباركًا، والأزمنة والأمكنة التي شرفها واختصها عن غيرها مباركة؛ فليلة القَدْر مباركة، وما حول الأقصى مبارك، وأرض الشام وصَفها بالبركة في أربعة مواضع من كتابه أو خمسة)[2].

قال الكفوي (ت: ١٠٩٣هـ): (**البركة** النماء والزيادة؛ حسيَّة كانت أو معنوية، **وثبوت الخير الإلهي في الشيء ودوامه**، ونسبتها إلى الله تعالى على المعنى الثاني، وقال الله تعالى: ﴿بَرَكَٰتٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأعراف: ٩٦] سُمِّيَ بذلك لثبوت الخير فيه ثبوت الماء في اليم، وبِرْكة الماء -بكسر أوله وسكون ثانيه- سميت به لإقامة الماء فيها، **والمبارك** ما فيه ذلك الخير، وعلى ذلك ﴿وَهَٰذَا ذِكۡرٞ مُّبَارَكٌ أَنزَلۡنَٰهُ﴾ [الأنبياء: ٥٠] تنبيهًا على ما يفيض

(١) كتاب (**الفتح المكي**) في حكم المفقود، وقد أفادني أحد العاملين في مشروع تحقيق كتب ابن القيم بأنهم لم يجدوه.

(٢) ابن القيم، **بدائع الفوائد**، ج٢، ص: ٦٨٠- ٦٨٢.

عنه من الخيرات الإلهية، **والبركة** في حديث: «تسحروا؛ فإنَّ في السحور بركة»[1] بمعنى زيادة القوة على الصوم أو الرخصة؛ لأنه لم يكن مباحًا في أول الإسلام، وقيل: الزيادة في العمر، ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا﴾ [مريم: ٣١] أي: نفَّاعًا، **والتبريك** الدعاء بها، **وبارك** الله لك، وفيك، وعليك، **وباركك، وبارِك** على محمد عليه الصلاة والسلام؛ أي: أَدِم له ما أعطيته من الشرف والكرامة، والعرب تقول للسائل: **بورك** فيك، يقصدون بذلك الرد عليه لا الدعاء له)[2].

التبرك شرعًا: هو (طلب البركة ورجاؤها من الله تعالى، والتماسها في ذات، أو قولٍ، أو فعل، أو زمن، أو مكان بإذن الشارع، على كيفية مخصوصة، بوسائل مشروعة)[3].

المطلب الثالث: التبرك والتوسل:

التبرك: هو طلب الحصول على الخير الذي جعله الله في بعض مخلوقاته، **والتوسل:** هو التقرب والواسطة، وهو: (أن يقرن الداعي بدعائه ما يعتقد أنه سبب لإجابة طلبه)[4].

فبين التوسل والتبرك فرق من حيث المعنى اللغوي والشرعي، وربما توسل بعض الناس إلى الله ببعض ما يعتقد فيه البركة؛ مثل التوسل بذات النبي ﷺ؛ لأنها مباركة، والتوسل بالقرآن؛ لكونه مباركًا، ونحو ذلك، كما أن التبرك عادة يرجى بها الخير العاجل في الدنيا فقط؛ بخلاف التوسل الذي يرجى به الخير الدنيوي والأخروي، ولا يشترط

(١) أخرجه البخاري في **صحيحه** (ح/ ١٩٢٣)، ومسلم في **صحيحه** (ح/ ١٠٩٥، ١٠٩٥، ١٠٩٥).

(٢) الكفوي، **الكليات**، ص٣٧٢.

(٣) منيرة المقوشي، **إحياء الآثار**، دراسة عقدية، (دار الأماجد، ط١، ١٤٤٢هـ)، ص٤٨٦.

(٤) ابن عثيمين، محمد بن صالح، **المجموع الثمين من فتاوى ابن عثيمين**، (الرياض: دار الوطن، ط٣، ١٤٤١ه)، ج١، ص٦٥.

حصوله عاجلًا[(١)].

وبذا نعلم خطأ مَن يقول: (ينبغي أن نعلم أن **التبرك ليس هو إلا توسلًا إلى الله ﷻ بذلك المتبرَّك به، سواء أكان أثرًا أو مكانًا أو شخصًا**)[(٢)].

وكذا من يقول: (**التوسل والتبرك كلمتان تدلان على معنى واحد، وهو التماس الخير والبركة عن طريق المتوسّل به**، وكلٌّ من التوسل بجاهه ﷺ عند الله، والتوسل بآثاره، أو فضلاته، أو ثيابه، أفراد وجزئيات، داخلة تحت نوع شامل هو مطلق التوسل الذي ثبت حكمه بالأحاديث الصحيحة، وكل الصور الجزئية له تدخل تحت عموم النص عن طريق ما يسمى **بتنقيح المناط** عند علماء الأصول)[(٣)].

ومما يزيد الأمر وضوحًا أنه يشرع للمسلم أن يقول في دعائه متوسلًا باسم من أسماء الله تبارك وتعالى الحسنى، ويطلب به تحقيق ما شاء من قضاء حاجة دنيوية كالتوسعة في الرزق، أو أخروية كالنجاة من النار، فيقول مثلًا: (اللهم إني أسألك وأتوسل إليك بأنك أنت الله الأحد، الصمد، أن تشفيني، أو تدخلني الجنة ...)، بينما لا يجوز له أن يقول مثلًا: (اللهمَّ إني أسألك وأتوسل إليك بثوب نبيك، أو بصاقه، أو بوله، أن تغفر لي وترحمني ...)[(٤)].

ومع وضوح أن التبرك شيء والتوسل شيء؛ فإن المتبرك قد يتوسل إلى الله بما يعتقد بركته ويجعل البركة سببًا للوسيلة والقربى، لكنها ليست هي هي، فكيف إذا علمنا أن للتبرك صورًا غير جائزة لا يشرع التوسل بها؟! إذن لعلمنا أن معناهما قطعًا ليس واحدًا.

---

(١) انظر: الألباني، **التوسل**، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠١هـ)، ص١٤٣.

(٢) القائل هو الشيخ محمد علوي مالكي (ت: ١٤٢٥هـ) في كتابه **مفاهيم يجب أن تصحح**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٣٠هـ)، ص٢١٧.

(٣) القائل هو الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي (ت: ١٤٣٤هـ) في كتابه: **فقه السيرة**، (دمشق: دار الفكر، ط١)، ص: ٢٠٦، ٢٠٧.

(٤) انظر: الألباني، **التوسل**، ص: ١٤٢- ١٤٦.

المبحث الثاني
البركة من الله وحده

مما لا يرتاب فيه مؤمن أن المانح للبركة هو الله تعالى وحده لا شريك له، وذلك مقتضى الإيمان بربوبيته سبحانه، فـ(**البركة كلُّها له تعالى ومنه،** فهو المـُبارِك، ومَن ألقى عليه بركته فهو المـُبارَك؛ ولهذا كان كتابه مباركًا، وبيته مباركًا، والأزمنة والأمكنة التي شرَّفها واختصها عن غيرها مباركة)[1].

ويمكننا إثبات هذا الأمر من طريقين:

الأول: طريق الاستدلال المباشر: ونعني به كل نص ورد فيه إضافة البركة إلى الله بشكل مباشر، وأمثلته كثيرة، ومن ذلك:

١- قوله ﷻ: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَـٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَـٰرِبَهَا ٱلَّتِى **بَـٰرَكْنَا** فِيهَا﴾ [الأعراف: ١٣٧]، فالله هو الذي بارك فيها.

٢- وقوله ﷻ: ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ **وَبَرَكَـٰتُهُۥ** عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ۚ إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾ [هود: ٧٣] أضاف البركة إلى نفسه؛ لأنه المانح لها وحده دون سواه.

٣- وقوله ﷻ: ﴿وَلِسُلَيْمَـٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِى بِأَمْرِهِۦٓ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِى **بَـٰرَكْنَا** فِيهَا ۚ وَكُنَّا بِكُلِّ شَىْءٍ عَـٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨١]، فالله هو الذي بارك فيها.

٤- وقوله ﷻ على لسان عيسى عليه السلام: ﴿وَجَعَلَنِى **مُبَارَكًا** أَيْنَ مَا كُنتُ﴾ [مريم: ٣١]، فالله هو الذي جعل عيسى عليه السلام مباركًا.

٥- قوله ﷺ: «حَيَّ عَلَى الطَّهُورِ الْمُبَارَكِ، **وَالْبَرَكَةُ مِنَ اللَّهِ**»[2] وحده لا شريك له، وهذا نصٌّ صحيح صريح في إثبات أن البركة من الله تعالى حصرًا، فحثهم على التماس

---

(١) ابن القيم، **بدائع الفوائد**، ج٢، ص٦٨٢.

(٢) أخرجه **البخاري** (ح/ ٣٥٧٩، ٥٦٣٩)، **والترمذي** (ح/ ٣٦٣٣)، وأحمد في **مسنده** (ح/ ٣٨٣٩، وغيره).

بركة الطهور، ونبَّههم على أنها من الله وحده. قال القسطلاني (ت: ٩٢٣هـ): (أي: هذا الذي ترونه من زيادة الماء إنما هو من فضل الله وبركته؛ ليس مني، وهو الموجد للأشياء لا غيره)[١]. قال الحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ): (والبركة مبتدأ والخبر من الله؛ وهو إشارة إلى أن الإيجاد من الله)[٢]. وقال الشيخ علي القاري (ت: ١٠١٤هـ)[٣] في بيان معنى هذا الحديث: (والبركة من الله: أي لا من أحدٍ سواه)[٤].

٦- ومنها بعض أدعية النبي ﷺ التي طلب فيها البركة من الله وحده، مثل قوله في الصلاة: «**وبارك** على محمد»، وقوله للمتزوج: «**بَارَكَ اللَّهُ** لَكَ، **وَبَارَكَ** عَلَيْكَ، وَجَمَعَ بينَكُمَا فِي خَيْرٍ»[٥] وغيرها.

ففي هذه النصوص إثبات أن الله هو المانح للبركة، وفي ذلك تنبيه إلى أن البركة تُطلب منه وحده لا من غيره؛ ولذا كان النبي ﷺ يطلبها من الله سبحانه.

الثاني: طريقة الاستدلال المركب: سبق القول بأن البركة على نوعين: **أحدهما**: بركة هي فعله تبارك وتعالى، والفعل منها بارك، تقول: باركه وبارك عليه وبارك فيه،

(١) القسطلاني، أحمد بن محمد، **إرشاد الساري**، (مصر، المطبعة الكبرى الأميرية)، ج٨، ص٣٣٩.

(٢) ابن حجر، أحمد بن علي، **فتح الباري**، تحقيق: ابن باز ومحب الدين الخطيب، (بيروت: دار المعرفة، بدون تاريخ)، ج٦، ص٥٩٢.

(٣) هو العلامة علي بن سلطان الهروي القاري، فقيه حنفي من صدور العلم، ولد في هراة وسكن مكة وتوفي بها سنة (١٠١٤هـ)، كان يكتب المصاحف ويبيعها ويتقوَّت بثمنها، له مؤلفات عدة. انظر: حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، **كشف الظنون**، (بغداد: مكتبة المثنى، بدون تاريخ)، ج١، ص٤٥٤.

(٤) القاري، ملا علي بن سلطان، **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، (بيروت: دار الفكر، ط١، ١٤٢٢هـ)، ج٥، ص٤٦٦.

(٥) رواه أبو داود في **سننه** (ح/ ٢١٣٠) قال الشيخ الألباني: صحيح، والنسائي في **الكبرى** (ح/ ١٠٠١٧).

ومن جُعل كذلك كان **مباركًا** بجعله تعالى، **والثاني**: بركة تضاف إليه إضافة صفة مثل الرحمة والعزة، والفعل منها **تبارك**، ولا يقال تبارك لغيره، ولا يصلح إلا له عز وجل فهو سبحانه **المتبارِك**، وعبده ورسوله **المبارَك**، فمَن بارك الله فيه وعليه فهو **المبارَك**.

إذن فالبركة هي صفة الله وفعله، فهي من حيث تعلقها بذاته صفة له، ومن حيث تعلقها بمشيئته فعل له، فهي صفة ذاتية فعلية، فالله هو المبارك، وصفاته مباركة، والبركة هي فعل الله سبحانه، وهو الذي يبارك من شاء من خلقه، وهو المانح للبركة والمعطي لها وحده لا شريك له؛ ذلك أن البركة هي الخير الإلهي، والخير كله بيد الله وحده، فالبركة مختصة به سبحانه صفة وفعلًا، يمنحها لمن يشاء من عباده، فالبركة كلها له تعالى ومنه، فهو المبارِك، ومَن ألقى عليه بركته فهو المبارَك[1].

فإذا كانت البركة صفته وفعله فلا يجوز أن تضاف لغيره، ولا يمكن أن يشاركه في منحها أحد، وقد دلت الأدلة الشرعية **العامة** -سمعية وعقلية- على أنه لا شريك له سبحانه في صفاته ولا في أفعاله، والبركة صفته وفعله، كما دلت الأدلة **الخاصة** على أن البركة كلها له ومنه سبحانه.

ومرادنا **بالأدلة العامة** هي كل دليل دلَّ على وحدانية الله وتفرده سبحانه بالخلق والتدبير ونفي الشريك عنه في أفعاله وصفاته، ولما كانت البركة فعله وصفته فإنها مشمولة بأدلة وحدانية الله تعالى، ومن وحدانيته اختصاصه سبحانه بالبركة، وأنه هو المبارِك وحده لا شريك له.

وأدلة الوحدانية متنوعة، ما بين سمعية وعقلية، نكتفي بذكر أمثلة منها[2]؛ فمن ذلك:

(١) انظر: ابن القيم، **بدائع الفوائد**، ج٢، ص: ٦٨٠، ٦٨٢.

(٢) للتوسع ينظر: د/ سعود العريفي، **الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد**، (مكة: عالم الفوائد، ط١، ١٤١٩هـ).

١- قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾[(١)]، فهذا عموم شامل لكل شيء، (يخبر تعالى أنه خالق الأشياء كلها، وربها ومليكها والمتصرف فيها، وكلٌّ تحت تدبيره وقهره وكلاءته)[(٢)].

٢- ومثله قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا﴾ [الفرقان: ٢].

٣- ولفظ (كل شيء) في هاتين الآيتين ليس من العموم المراد به الخصوص -كما ذهب إليه بعض المفسرين[(٣)]- بل هو من العام المحفوظ، لا يخرج عنه شيء من العالم؛ أعيانِه وأفعالِه وحركاته وسكناته، وليس مخصوصًا بذاته وصفاته، فإنه الخالق بذاته وصفاته، وما سواه مخلوق له، واللفظ قد فرَّق بين الخالق والمخلوق، وصفاته سبحانه داخله في مسمى اسمه، فإن الله سبحانه اسم للإله الموصوف بكل صفة كمال، المنزه عن كل صفة نقص ومثال، والعالم قسمان: أعيان وأفعال، وهو الخالق لأعيانه وما يصدر عنها من الأفعال، كما أنه العالِم بتفاصيل ذلك، فلا يخرج شيء منه عن علمه ولا عن قدرته ولا عن خلقه ومشيئته[(٤)].

٤- وقوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فالخلق لله وحده لا شريك له سبحانه.

---

(١) سور: [الأنعام: ١٠٢]، و[الرعد: ١٦]، و[الزمر: ٦٢]، و[غافر: ٦٢].

(٢) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، **تفسير القرآن العظيم**،، ت: سامي سلامة، (مكة: دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠ه)، ج٧، ص١١١.

(٣) كالقرطبي في تفسيره (٨/ ٤٨١)، وغيره، فقد رأوا أن هذه الآيات من العموم الذي أريد به الخصوص، والمراد بـــ(كل شيء): العالم خاصة؛ أي: خلق العالم، ولا يدخل في ذلك كلامه، ولا غيره من صفات ذاته، والذي حملهم على هذا هو الرد على المعتزلة الذين يستدلون بعموم هذه الآيات على خلق القرآن؛ لأن القرآن شيء فيدخل في العموم فيكون مخلوقًا -حسب زعمهم-!

(٤) انظر: ابن القيم، **شفاء العليل**، (بيروت، لبنان: دار المعرفة، ١٣٩٨هـــ)، ص٥٣.

٥- وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] أي: ليس يشبهه تعالى ولا يماثله شيء من مخلوقاته؛ لا في ذاته، ولا في أسمائه، ولا في صفاته، ولا في أفعاله؛ لأن أسماءه كلها حسنى، وصفاته صفات كمال وعظمة، وأفعاله تعالى أوجد بها المخلوقات العظيمة من غير مشارك، فليس كمثله شيء؛ لانفراده وتوحده بالكمال من كل وجهٍ(١).

وأمَّا **الدلالة العقلية** على وحدانية الرب سبحانه فأشهرها دلالة التمانع؛ وملخصها: أنه لو كان للعالم صانعان فعند اختلافهما مثل أن يريد أحدهما تحريك جسم وآخر تسكينه، أو يريد أحدهما إحياءه والآخر إماتته؛ فإما أن يحصل مرادهما، أو مراد أحدهما، أو لا يحصل مراد واحد منهما. والأول ممتنع؛ لأنه يستلزم الجمع بين الضدين، والثالث ممتنع؛ لأنه يلزم خلو الجسم عن الحركة والسكون، وهو ممتنع، ويستلزم أيضًا عجز كل منهما، والعاجز لا يكون إلهًا، وإذا حصل مراد أحدهما دون الآخر، كان هذا هو الإله القادر، والآخر عاجزًا لا يصلح للإلهية(٢).

ودلالة التمانع هذه برهان عقلي صحيح مُؤدٍّ للمطلوب منه، وهو امتناع صدور العالم عن اثنين على أكمل وجه(٣)، فثبت أنه واحدٌ لا شريك له في فعله، ولما كانت البركة فعلًا له فإنه لا شريك له فيها بمقتضى هذا الدليل العقلي، فلو كان المانح للبركة إلهين اثنين وأراد أحدهما مباركة شخص، والآخر عدم مباركته؛ فإما أن يتم مرادهما،

---

(١) يُنظر: السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، **تيسير الكريم الرحمن**، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، (الرياض: مكتبة دار السلام، ط٢، ١٤٢٢ه- ٢٠٠٢م)، ص٧٥٤.

(٢) ابن أبي العز، **شرح الطحاوية**، ت: أحمد شاكر، (السعودية: وزارة الأوقاف السعودية، ١٤١٨ه)، ص٣٠.

(٣) يُنظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **درء التعارض**، تحقيق: محمد رشاد سالم، (السعودية: جامعة الإمام، ط١، ١٤٠١هـ)، ج٩، ص١٥٤، وابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **منهاج السنة**، تحقيق: محمد رشاد سالم، (السعودية: جامعة الإمام، ط١، ١٤٠٦هـ)، ج٣، ص٣١٢.

وهذا جمعٌ بين النقيضين، وإمَّا أن يبطل مرادهما وحينئذ لا يصلحان إلهين، وإمَّا أن ينفذ مراد أحدهما دون الآخر، فمن نفذ مراده فهو الإله الحق، ومن لا ينفذ مراده فليس بإله ولا يملك ضرًّا ولا نفعًا، ولا يمنح بركة ولا يسلبها.

ومرادنا بالأدلة **الخاصة** الأدلة الدالة على تفرد الله وحده بالبركة صفة وفعلًا، وهي كل دليل ورد فيه إضافة الخير إلى الله، وأن الخير كله بيد الله، والفرق بينها وبين الطريقة الأولى (الاستدلال المباشر) أن تلك نصت صراحة على إضافة البركة إلى الله، وأمَّا هذه فأضافت معنى البركة ولازمها إلى الله تعالى، فهو سبحانه (الذي بيده الخير كله، وإليه يرجع الأمر كله)[١] -**والبركة هي الخير الإلهي**- وبالتالي هو دليل على أن الله هو المانح للبركة وحده لا شريك له، ومن أمثلة هذا النوع:

١- قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٦]. قال ابن جرير (ت: ٣١٠هـ) في تفسير قوله: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾: (أي: كل ذلك بيدك وإليك، لا يقدر على ذلك أحد؛ لأنك على كل شيء قدير، دون سائر خلقك، ودون من اتخذه المشركون من أهل الكتاب والأميين من العرب إلهًا وربًّا يعبدونه من دونك)[٢].

وقال الرازي (ت: ٦٠٦هـ): (قوله: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ يفيد الحصر كأنه قال: بيدك الخير لا بيد غيرك ... وذلك الحصر ينافي حصول الخير بيد غيره، فثبت دلالة هذه الآية ... على أن جميع الخيرات منه وبتكوينه وتخليقه وإيجاده وإبداعه)[٣].

وقال الشيخ عبد الرحمن بن سعدي (ت: ١٣٧٦هـ): (وقوله: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ أي:

---

(١) ابن القيم، **إغاثة اللهفان**، تحقيق: محمد حامد الفقي، (الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، بدون تاريخ)، ج١، ص٤٢.

(٢) الطبري، **جامع البيان**، ج٥، ص٣٠٤.

(٣) الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج٨، ص٨.

الخير كله منك، ولا يأتي بالحسنات والخيرات إلا الله، وأما الشر، فإنه لا يضـــاف إلى الله تعالى، لا وصفًا، ولا اسمًا، ولا فعلًا، ولكنه يدخل في مفعولاته، ويندرج في قضائه وقدره، فالخير والشر، كله داخل في القضاء والقدر، فلا يقع في ملكه إلا ما شاءه، ولكن الشر لا يضاف إلى الله، فلا يقال: "بيدك الخير والشر"، بل يقال: "بيدك الخير" كما قاله الله، وقاله رسوله)[1].

وقد استدراك بعض المفسرين على قوله: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦] حيـــث قال: (وكذلك الشر بيد الله) وظنوا أن تخصيص الخير بالذكر ينافي عموم قضائه وقـــدره، وهو محض وَهْم، وخطأ من وجوه[2]:

الأول: أنه ليس في اللفظ ما يدل على إرادة هذا المحذوف، بل ترك ذكره قصدًا، أو بيانًا أنه ليس بمراد.

الثاني: أن الذي بيد الله تعالى نوعان: فضل وعدل، كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: «يمين الله ملأى، لا يغيضها نفقة، سحَّاء الليل والنهار، أرأيتم ما أنفق منذ خلق الخلق؟! فإنه لم يغض ما في يمينه، وبيده الأخرى القسط يخفض ويرفع»[3]، فالفضل لإحدى اليدين والعدل للأخرى، وكلاهما خير لا شر فيه بوجه.

الثالث: أن قول النبي ﷺ: «لبيك وسعديك، **والخير في يديك**، والشر ليس إليك»[4] كالتفسير للآية، ففرق بين الخير والشر، وجعل أحدهما في يدي الرب سبحانه، وقطع إضافة الآخر إليه مع إثبات عموم خلقه لكل شيء.

---

(١) السعدي، **تيسير الكريم الرحمن**، ص٩٦٥.

(٢) انظر: ابن القيم، **شفاء العليل**، ص٢٧١.

(٣) أخرجه البخاري (ح/ ٤٦٨٤، ٥٣٥٢، ٧٤١١)، ومسلم (ح/ ٩٩٣) (ح/ ٩٩٣).

(٤) أخرجه مسلم (ح/ ٣٩٣، ٧٧١، ٧٧١)، وابن خزيمة، محمد بن إسحاق، في **صحيحه**، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـــ)، (ح/ ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤).

والذي حمل هؤلاء المفسرين على ذلك هو الرد على المعتزلة الذين ينفون خلق الله للشر، ويرون أن العبد مستقل بإيجاده، وهو مذهب باطل مردود، ليس هذا محل الرد عليه.

٣- وقوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ﴾ [النحل: ٥٣]، والبركة من نعم الله التي أضافها إلى نفسه.

٤- وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٧٣]، والبركة محض فضل الله.

٥- ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢٩].

كما وردت أحاديث عدة فيها إضافة الخير إلى الله، والبركة خير إلهي؛ ومن ذلك:

١- دُعاءُ النَّبيِّ ﷺ يومَ عَرَفة: «لا إله إلاَّ اللهُ وحدَهْ لا شريكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ ولَهُ الحمدُ، **بِيَدِهِ الخَيْرُ**، وَهُوَ عَلى كُلِّ شيء قَدِير»[1].

٢- وقال ﷺ: «بينما أنا أصلي إذ سمعت متكلمًا يقول: اللهم لك الحمد كله، ولك الملك كله، **بيدك الخير كله**، إليك يرجع الأمر كله؛ علانيته وسره»[2]. وإذا كان الخير كله بيد الله؛ فإن البركة بيده؛ لأنها من خيره سبحانه.

٣- وقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَدْخُلُ السُّوقَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، يُحْيِي وَيُمِيتُ، وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ، **بِيَدِهِ الْخَيْرُ كُلُّهُ**، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ؛ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَلْفَ أَلْفِ حَسَنَةٍ، وَمَحَا عَنْهُ أَلْفَ أَلْفِ سَيِّئَةٍ، وَبَنَى

(١) أخرجه الترمذي في **جامعه** (ح/ ٣٥٨٥)، وأحمد في **مسنده** (ح/ ٧٠٨٠) وقال محققه: حسن لغيره.

(٢) أخرجه أحمد في **مسنده** (ح/ ٢٣٨٣٥)، وعبد الرزاق، عبد الرزاق بن همام، **المصنف**، تحقيق: الأعظمي، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ)، (ح/ ٧٩٤٩) ضعف إسناده المحقق.

لَهُ بَيتًا فِي الْجَنَّةِ»[1].

٤- قوله ﷺ في بعض أدعيته: «لَبَّيكَ وَسَعْدَيْكَ، **وَالْخَيرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ**»[2] (أي: كلُّه عندك كالشيء المُوثوق به المقبوض عليه، لا يُدرَك منه شيءٌ ما لم تسبق به كلمتُك)[3]. قال الصنعاني (ت: ١١٨٣هـ): (معنى الخير كله في يديك: الإقرار بأن كلَّ خير واصل إلى العباد ومرجوٌّ وصوله، فهو في يديه تعالى)[4].

وما أجمل ما قال لبيد العامري (ت: ٤١هـ) في بعض شعره[5]:

إنَّ تَقوَى رَبِّنَا خَيرُ نفَلْ ... وبإذْنِ اللهِ رَيْثي وعَجَلْ

أحْمَدُ اللهَ فَلا نِدَّ لَهُ ... بيدَيْهِ الخَيرُ ما شاء فعَلْ

مَنْ هَداهُ سُبُلَ الخَيرِ اهْتَدَى ... ناعِمَ البَالِ ومَنْ شاءَ أضَلْ

قال ابن القيم (ت: ٧٥١هـ): (كل كمال وخير فيها [أي: في المخلوقات] فهو مستفاد من خيره وكماله في نفسه، وهي تستمد منه، وهو لا يستمد منها، وهي فقيرة إليه، وهو غنيٌّ عنها، كلٌّ منها يسأله كماله؛ فالملائكة تسأله ما لا حياة لها إلا به، وإعانته على ذِكره وشكره وحسن عبادته، وتنفيذ أوامره، والقيام بما جعل إليهم من مصالح العالم العلوي والسفلي، وتسأله أن يغفر لبني آدم، والرسل تسأله أن يعينهم على أداء رسالاته وتبليغها، وأن ينصرهم على أعدائهم، وغير ذلك من مصالحهم في معاشهم ومعادهم، وبنو

---

(١) أخرجه أحمد (ح/ ٣٣٣)، وابن ماجة (ح/ ٢٢٣٥)، والترمذي (ح/ ٣٤٢٨، ٣٤٢٩) وحسنه الألباني.

(٢) أخرجه البخاري (ح/ ٣٣٤٨، ٤٧٤١، ٦٥٣٠)، ومسلم (ح/ ٣٩٣، ٧٧١، ٧٧١).

(٣) ابن الملك، محمد بن عز الدين، **شرح مصابيح السنة**، تحقيق لجنة مختصة بإشراف: نور الدين طالب، (إدارة الثقافة الإسلامية، ط١، ١٤٣٣هـ)، ج١، ص٤٨٦.

(٤) الصنعاني، محمد بن إسماعيل، **سبل السلام**، (دار الحديث، بدون طبعة وبدون تاريخ)، ج١، ص٢٤٥.

(٥) انظر: **ديوانه**، اعتنى به: حمدو طمّاس، (بيروت: دار المعرفة، ط١، ١٤٢٥هـ)، ص٩٠.

آدم كلهم يسألونه مصالحهم على تنوعها واختلافها، والحيوان كله يسأله رزقه وغذاءه وقوته وما يقيمه، ويسأله الدفع عنه، والشجر والنبات يسأله غذاءه وما يكمل به، والكون كله يسأله إمداده بقاله وحاله: ﴿يَسْـَٔلُهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، فأكف جميع العالم ممتدة إليه بالطلب والسؤال، ويده مبسوطة لهم بالعطاء والنوال، يمينه ملأى لا يغيضها نفقة، سحَّاء الليل والنهار، وعطاؤه وخيره مبذول للأبرار والفجار، له كل كمال، ومنه كل خير، له الحمد كله، وله الثناء كله، وبيده الخير كله، وإليه يرجع الأمر كله، تبارك اسمه وتباركت أوصافه وتباركت أفعاله وتباركت ذاته، فالبركة كلها له ومنه، لا يتعاظمه خير سُئلَه، ولا تنقص خزائنه على كثرة عطائه وبذله، فلو صوّر كل كمال في العالم صورة واحدة، ثم كان العالم كله على تلك الصورة؛ لكان نسبة ذلك إلى كماله وجلاله وجماله دون نسبة سراج ضعيف إلى عين الشمس)[1].

وإذا تبيَّن لنا أن البركة لله، ومن الله، فهي مختصة به، فمَن اعتقد بعد ذلك أن غير الله يمنح البركة ويهبها على جهة الاستقلال فقد أشرك مع الله تعالى في ربوبيته، ومَن اعتقد أن غير الله يتصف بالبركة الذاتية كاتصاف الله بها فقد وقع في شرك التشبيه في الصفات، ومن طلب البركة من غير مانحها فقد أشرك في الألوهية والطلب، فالبركة والتبرك متعلقة بجميع أنواع التوحيد.

فاعتقاد أن البركة مختصة بالله وحده صفة وفعلًا ضابط مهم للتمييز بين التبرك المشروع والتبرك الممنوع.

(١) ابن القيم، **شفاء العليل**، ص١٨٤.

المبحث الثالث

كيفية التماس البركة من الأشياء التي باركها الله

البركة الإلهية ثابتة لمن دل الدليل على ثبوتها فيه[1]، وطلب البركات الإلهيـة أمـر مشروع، ومرغب فيه؛ ولكن الشأن هو في كيفية التماس تلك البركات! فأكثر ما وقـع الخلاف بين الناس في التبرك هو في طريقة التماس البركة من الأشياء المباركة ما بين إفراطٍ وتفريطٍ، **فإن التبرك** لفظ مجمل يشمل أنواعًا متعددة حسية ومعنوية؛ كاللمس، والتمسح، والتقبيل، والمكث، والصلاة، والدعاء، والذكر، والقراءة، والطـواف، وتنـاول بعـض المطعومات والمشروبات، وممارسة بعض الهيئات كهيئة الأكل والشرب والنوم ... ونحـو ذلك.

وضبط طرق التبرك بمعيار شرعي صحيح مهم جدًّا، من أجل التفريق بين الصـور المشروعة والصور الممنوعة، فليست كل صور التبرك التي يفعلها الناس في الحكم سواء.

وصور التبرك المشروعة هي ما توفرت فيها ثلاثة شروط، وهي[2]:

١- الاعتقاد بأن البركة من الله وحده لا شريك له، فيخرج بذلك من اعتقد أن غـير الله يستقل بمنح البركة.

٢- ثبوت البركة في الشيء المتبرك به، فيخرج بذلك التبرك بما ليس فيه بركة، أو بمـا لم تثبت بركته.

٣- اعتقاد أن الشيء الذي ثبتت بركته هو سبب لنيل البركة، وليس واهبًا لها، والسـبب

---

(١) لمعرفة نماذج لما ثبت بركته راجع: **التبرك، أنواعه وأحكامه** لناصر الجديع، **الأمور المباركة في السنة النبوية** للطيفة القرشي، (الرياض: مدار الوطن، ط١).

(٢) يُنظر: د/ علي العلياني، **التبرك المشروع والتبرك الممنوع**، (دار الوطن، ط١، ١٤١١ه)، ص١٨، وعبد الله الهذيل، **شبهات المبتدعة**، (الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤٣٢ه)، ج٣، ص١٠٣٣.

قد يتحقق لتوفر شروطه وانتفاء موانعه، وقد يتخلف لتخلف شرط أو لوجود لمانع[(١)]، وقد يستفاد هذا الضابط من لفظ (تبرك به) إذا حملنا الباء على السببية، والمعنى طلب البركة بواسطة الشيء المتبرك به.

٤- أن تكون طريقة التبرك مأذونًا فيها شرعًا[(٢)]، فيخرج بذلك الطرق المبتدعة للتبرك.

وقد دل على الشرط الأول ما ذكرناه سابقًا من أدلة وحدانية الله تعالى وتفرده بالخلق والملك والتدبير، وأنه هو المانح وحده للبركة، فهي صفته وفعله.

كما دل على الشرطين الثاني والثالث القواعد العامة للأسباب؛ بحيث لا يجوز اتخاذ ما ليس بسبب سببًا، ودل على الشرط الرابع حديث: «مَن عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ»[(٣)].

ومما ينبغي ملاحظته هنا أن حسن النية والقصد وحده لا يكفي ما لم يكن العمل موافقًا للطريقة الشرعية، قال ابن أبي جمرة[٤]: (العمل وإن وافق نيةً حسنة لم يصح إلَّا إذا وقع **على وفق الشرع**)[(٥)]، وقال النووي: (**الْبَرَكَة إِنَّمَا هِيَ فِيمَا وَافَقَ الشَّرْعَ**)[(١)].

---

(١) يُنظر: د/ علي العلياني، **التبرك**، ص١٨.

(٢) التعبير بـ(الإذن) أدق من التعبير بـ(وفق الطرق الشرعية) لأن الإذن معناه الإباحة الأصلية، أو الإرشاد إلى الطريقة.

(٣) رواه البخاري (ح/ ٢٠).

(٤) عبد الله بن سعد بن أبي جمرة الأندلسي، من علماء حديث، ووفاته بمصر (٦٩٥هـ) من أهم كتبه: **جمع النهاية في بدء الخير والغاية**، اختصر به البخاري، ويعرف بمختصر ابن أَبي جَمْرة، وله شرح عليه. الزركلي، خير الدين بن محمود، **الأعلام**، (بيروت: دار العلم للملايين، ط٨، ١٩٨٩م)، ج٤، ص٨٩.

(٥) يُنظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١٠، ص١٧.

ويتفرع على الشرط الرابع سؤال وهو: هل طريقة التبرك توقيفية؟ أم للاجتهاد فيه مجال؟ بمعنى: هل يكفي ثبوت البركة فقط لمشروعية التماسها بالطريقة التي يراها الراغب في التماسها؟ أم لا بدَّ من دليل على مشروعية التبرك مما ثبتت بركته وعلى كيفية التبرك به؟

الشارعُ الحكيمُ إما أن يكون قد أبان ووضح طريقة التبرك بالشيء المبارَك، بحيث لا يُعدل عنها إلى غيرها، أو يكون قد سكت عنها واكتفى بإثبات بركتها فقط، وترك للمكلفين طريقة التماسها باستخدام المنافع التي جعلها الله في ذلك الشيء المبارَك لتحقيق الغاية التي أوجده الله لها، بحسب ما فُطروا عليه وما دلتهم تجاربهم الصحيحة للانتفاع به.

وهذه المنافع والغايات تختلف بحسب الشيء المتبرك به، وبالتالي تختلف صور التبرك بالأشياء المباركة تبعًا لمنافعها وغاياتها؛ ويستثنى من ذلك ما إذا دل الدليل على إباحة بعض صور التبرك بخلاف ما وجد له الشيء المتبرك به فلا بأس حينئذ بذلك، ويقتصر على مورد الدليل فحسب دون التوسع بإلحاق صور أخرى به، فقد دلَّ الدليل -مثلًا- على مشروعية التبرك الحسي بجسد النبي ﷺ الشريف بطرقٍ معينة، فيقتصر عليه ولا يتعدى إلى غيره من الصالحين؛ لأن الدليل لم يدل على جواز التبرك بأجسادهم، فلا يصح قياسهم على النبي ﷺ.

ومع أن النبي ﷺ أقر الصحابة على التبرك به وبآثاره والتمسح بها كما في الحديبية وغيرها[2]؛ لغرض إرهاب كفار قريش وإظهار حب الصحابة لنبيهم وتفانيهم في خدمته، إلا أنه ﷺ بعد ذلك رغَّب المسلمين بأسلوب حكيم عن هذا التبرك، وصرفهم عنه

=

(١) عبد الفتاح حسين راوه، **الإيضاح في مناسك الحج**، المطبوع مع شرحه: **الإفصاح على مسائل الإيضاح**، (بيروت، لبنان: مكتبة البشائر، السعودية: المكتبة الإمدادية، ط٢، ١٤١٤ه)، ص٤٥٦.

(٢) انظر: **صحيح البخاري** (ح/ ١٧٠، ١٧١، ٢٧٣١، ٢٧٣٢)، و**صحيح مسلم** (ح/ ١٣٠٥).

وأرشدهم إلى ما هو خير لهم عند الله ﷻ وأجدى، دون أن ينهاهم عن ذلك، فقد توضأ يومًا فجعل أصحابه يتمسحون بوضوئه فقال لهم ﷺ: «ما يحملكم على هذا؟»، قالوا: حب الله ورسوله، فقال ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُحِبَّ اللهَ وَرَسُولَهُ، أَوْ يُحِبَّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ فلْيَصْدُقْ حَدِيثَهُ إِذَا حَدَّثَ، وَلْيُؤدِّ أَمَانَتَهُ إِذَا ائتُمِنَ، وَلْيُحْسِنْ جِوَارَ مَنْ جَاوَرَهُ»[1].

قال الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ) تعليقًا على الحديث السابق: (فإن صح هذا النقل فهو مشعر بأن الأولى تركه، وأن يتحرى ما هو الآكد والأحرى من وظائف التكليف، وما يلزم الإنسان في خاصة نفسه، و لم يثبت من ذلك كله إلا ما كان من قبيل الرقية وما يتبعها، أو دعاء الرجل لغيره)[2].

ويؤيد ذلك أنه لم يكن من دأب كبار الصحابة فعل ذلك مع النبي صلى الله عليه وسلم بشكل دائم، وإنما كان يقع لهم مرات قليلة، وكان جُل اهتمامهم وغاية مقصدهم طاعته واتباع سُنته والعمل بشريعته.

ولا يتعارض هذا مع الحديث الذي رواه البخاري، وفيه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم دَعَا بِقَدَحٍ فِيهِ مَاءٌ فغَسَلَ يَدَيْهِ وَوَجْهَهُ فِيهِ، وَمَجَّ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: اشْرَبَا مِنْهُ، وَأَفْرِغَا عَلَى وُجُوهِكُمَا وَنُحُورِكُمَا، وَأَبْشِرَا، فَأَخَذَا الْقَدَحَ ففعَلَا، فنَادَتْ أُمُّ سَلَمَةَ مِنْ وَرَاءِ السِّتْرِ أَنْ أَفْضِلَا لأُمِّكُمَا، فَأَفْضَلَا لَهَا مِنْهُ طَائِفَةً»[3] لأنه جاء على سبيل الرقية، فيندرج فيما قاله الشاطبي.

وإذا اشترطنا دليلًا خاصًّا لكل طريقة من طرق التبرك لكي تكون مشروعة، فلن

---

(١) يُنظر: الألباني، **التوسل**، ص١٤٧، والحديث رواه البيهقي، أحمد بن الحسين، في **شعب الإيمان**، تحقيق: بسيوني زغلول، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ)، (ح/ ١٤٤٠) وقد خرجه الألباني في **الصحيحة**، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط٤، ١٤٠٥هـ)، (ح/ ٢٩٩٨) وحسنه وقال عنه: (قد أشار المنذري في الترغيب (٣/ ٢٦) إلى تحسينه).

(٢) الشاطبي، **الاعتصام**، ج٢، ص٣٠٧.

(٣) البخاري، **صحيح البخاري** (ح/ ٤٣٢٨).

نجد لكثيرٍ من صور التبرك دليلًا خاصًّا، فيكفي لمشروعية التبرك ثبوت البركة للشيء، ومقتضى ذلك مشروعية التماس بركته دون تحديد لطريقة التبرك في الغالب، وبالتالي لم يبق أمامنا لتحديد الطريقة الشرعية إلا ما فطر عليه الناس من استخدام منافع الشيء المبارك والاستفادة منه بما يحقق الغاية من وجوده رجاء حصول بركته، شريطة أن تكون هذه الطريقة خالية من أي محذور شرعي، حتى نسد بذلك ذريعة اختراع طرق غريبة هي أقرب إلى الخرافة منها إلى التبرك المشروع؛ كتعليق السلاح والملابس ونحوها على مثل شجر الزيتون التماسًا للبركة، وكمثل التمسح بجدران المساجد وأبوابها وترابها وتقبيلها التماسًا لبركتها ... ونحو ذلك، فإن هذه الطرق ليست شرعية.

أمثلة لتوضيح القاعدة السابقة[1]:

١- **شجرة الزيتون**، فقد أخبرنا الله أنها مباركة فقال: ﴿شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيۡتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥]، والناس قد عرفوا بالفطرة السليمة والتجربة الصحيحة فوائد هذه الشجرة من أكل وادِّهان واستصباحٍ ونحوه، فالتماس بركتها يكون باستخدام منافعها التي جعلها الله فيها بنيَّة حصول البركة والخير الذي جعله الله فيها، مع الاعتقاد بأن الله هو الذي جعلها مباركة.

وقد جاء الإرشاد إلى الأكل والإدهان في قوله ﷺ: «كُلُوا الزَّيْتَ، وَادَّهِنُوا بِهِ؛ فَإِنَّهُ مُبَارَكٌ»[2].

ولما كانت شجرة الزيتون مباركة فإن الأصل مشروعية التماس بركتها بالانتفاع بكل منفعة فيها؛ ومن ذلك الاستظلال بظلها، وتزيين الحدائق بها، وغير ذلك من المنافع رجاء بركتها، لكن بشرط أن يكون التبرك بجنس شجر الزيتون، وليس بشجرة زيتون

---

(١) نظرًا لضيق المساحة المتاحة للنشر سأكتفي بما يؤدي الغرض.

(٢) أخرجه النسائي (ح/ ٦٦٦٨، ٦٦٦٩)، والترمذي (ح/ ١٨٥٢)، وأحمد (ح/ ١٦٣٠٠، ١٦٣٠١) وصححه الألباني.

مخصوصة معينة محددة، حتى لا يسري الاعتقاد فيها، وبالتالي العكوف عندها لذاتها وعينها؛ لما روى أبو وَاقِدٍ اللَّيْثِي قال: خرجنا مع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قِبَلَ حُنينٍ فمَررنا بسدرةٍ فقلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اجْعَلْ لَنَا هذه ذَاتَ أَنوَاطٍ كَمَا للكفار ذَاتُ أَنوَاطٍ -وكان الكفار يَنوطون سلاحَهم بسدرة ويعكفون حولها- فقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الله أكبر! هَذَا كَمَا قَالَت بنو إسرائيل: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، إنكم تَركَبُون سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبلَكُمْ».[1]، فالنَّبيُّ ﷺ أنكر طلب هؤلاء الصحابة -حديثي عهد بكفر- تعيين وتحديد وتخصيص شجرة لهم، يعكفون عندها كما يعكف المشركون عند تلك السدرة الخاصة التي مروا بها، وكون الشجرة المذكورة في القصة سدرة غير مؤثر في الحكم، بل لو كانت زيتونة مباركة لأنكر النَّبيُّ ﷺ ذلك؛ لأن العلة كونها شجرة معينة مخصوصة، وصل الحال بهم إلى اعتقاد تأثيرها فعكفوا عندها تعبدًا[2]، وهذا هو الشرك بعينه.

٢- **القرآن الكريم** أنزله الله هدى وشفاء؛ قال تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۙ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢]، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧]، وقال: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ۖ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ ۗ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٤]، فالقرآن **مبارك كله** في قراءته وفي استماعه، وفي علمه، وفي العمل به، وفي التذكر والاتعاظ به، **وفي الاستشفاء**

(١) أخرجه النسائي في **الكبرى** (ح/ ١١١٨٥)، وأحمد (ح/ ٢١٩٠٠) وصحح المحقق إسناده.

(٢) جاء في بعض روايات القصة عند الطبراني، سليمان بن أحمد، في **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي السلفي، (مصر: مكتبة ابن تيمية)، ما يزيدها إيضاحًا فقد روى (ح/ ٣٢١٧) (... وَقَدْ كَانَتْ لِكُفَّارِ قُرَيْشٍ وَمَنْ سِوَاهُمْ مِنَ الْعَرَبِ شَجَرَةٌ عَظِيمَةٌ يُقَالُ لَهَا: ذَاتَ أَنْوَاطٍ، يَأْتُونَهَا كُلَّ عَامٍ، فَيُعَلِّقُونَ بِهَا أَسْلِحَتَهُمْ، ويُرِيحُونَ تَحْتَهَا، وَيَعْكُفُونَ عَلَيْهَا يَوْمًا ...) و(ح/ ١٣٥٠٤) (**وَكَانَتْ تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ**).

به، وفي الحُكم به والتحاكم إليه[1].

وبركة القرآن معنوية وحسية؛ فمن بركته حصول الهداية والطمأنينة، وانشـــراح الصدر، وحصول الأجر العظيم المضاعف لمن قرأه وتدبره وعمل به، وهذا واضحٌ لا لَبْس فيه بحمد الله.

ومن بركته أنه شفاء من كثيرٍ من الأمراض الحسية، فتلتمس بركته بالاستشفاء بـــه **بالرقية**، مع اعتقاد أن الله هو الشافي[2].

وقد دلَّ الدليل على تحديد وتعيين وتخصيص بعض سور القرآن وآياته للاستشـــفاء بها؛ كسُوَرِ: الفاتحة، والبقرة، والإخلاص، والمعوذات، وآية الكرسي وغيرها.

كما دلت بعض التجارب الشخصية لبعض الناس على تحديـــد بعـــض الآيـــات للاستشفاء بها من بعض الأمراض، وليس لها مستند شرعي خاص سوى التجربة، لكنـــها داخلة في عموم أدلة الاستشفاء بالقرآن، فهل يكفي دخولها تحت الدليل العام مع التجربة الشخصية؟ أم لا بد من دليل خاص لكل آية؟

ذهب بعض أهل العلم إلى أنه لا مانع من العمل بما دلت عليـــه تجـــارب بعـــض الصالحين مما يعد من خواص القرآن الكريم[3]، وأن الأصل في هذا هو الإباحة، فلا يقتصر على ما وردت الإشارة إليه من السور والآيات القرآنية، والرقى النبوية، فالقرآن كله شفاء

(١) انظر: شرح الشيخ صالح العصيمي على تفسير السعدي على الرابط: **https: / / youtu.be/ ٨bxlxdcZU٠E**

(٢) الرقية مركبة من القراءة التي هي فعل الراقي، والمقروء وهو كلام الله، والمحل القابل وهو الشخص المصاب، فباجتماع الثلاثة يحصل المقصود، وليس بالمقروء وحده، فهو عمل وعبادة ونية ونطق، والله أعلم.

(٣) المراد بخواص القرآن الكريم تأثيره، أو تأثير بعض سوره وآياته في جلب المنافع، ودفع المضار أو رفعها. يُنظر: تركي الهويمل، **خواص القرآن الكريم**، (الدمام: دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٩هـ)، ص٢٦.

ورحمة للمؤمنين، وفيه نفع للمسلمين ما لم يكن في ذلك محذور من المحاذير الشرعية، وكانت القراءة سليمة، فلا حرج في ذلك العمل[١].

وذهب بعض أهل العلم إلى أنه لا بد من دليل خاص للاستشفاء بأي آية أو سورة، وأن التجارب الشخصية ليست مستندًا في ذلك، ويجب التقيد بما ثبت في الكتاب والسُّنة، والبُعد عن الطرق المحدثة؛ خشية الوقوع في البدع والمحاذير الشرعية.

ويبدو -والله أعلم- أن الاستشفاء بالرقى مبنيٌّ على السعة وعدم التضييق، وأنها في الأصل اجتهادية وليست توقيفية[٢]، بدليل ما رواه عوف بن مالك الأشجعي ﷺ قال: «كنا نرقي في الجاهلية، فقلنا: يا رسول الله، كيف ترى في ذلك؟ فقال: اعرضوا عليَّ رقاكم، لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك»[٣].

ودَخَلَ النَّبيُّ ﷺ عَلَى حَفْصَةَ وَعِنْدَهَا امْرَأَةٌ، يُقالُ لَهَا شَفَّاءُ، تَرقِي مِنَ النَّمْلَةِ، فقَالَ النَّبيُّ ﷺ: «عَلِّمِيهَا حَفْصَةَ»[٤].

ودَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ على عَائِشَةَ وَامْرَأَةٌ تُعالِجُهَا أَوْ تَرقِيهَا، فقَالَ: «عَالِجيهَا

(١) ينظر: تركي الهويمل، **خواص القرآن الكريم**، ص: ١١١- ١٢٢، وانظر: د/ ناصر الجديع، **كتاب التبرك**، ص٢٣٢، فقد ساق بعض الآثار عن السلف، وللشيخ محمد فركوس الجزائري (المنية في توضيح ما أشكل من الرقية) خلص فيه إلى جواز الرقية بغير المأثور شريطة خلوها من المحاذير الشرعية. الكتاب منشور على موقعه على الشبكة.

(٢) انظر: د/ خالد الباتلي، **شرح كتاب التوحيد**، النشرة الإلكترونية الأولى، (أكاديمية بناء العلمية)، ج١، ص١٦١، وانظر: د/ عبد الله آل سيف، **الرقى الشرعية بين الاجتهاد والتوقيف**، (السعودية: جامعة الإمام، مركز التميز البحثي، ط١، ١٤٤١ه)، فقد رجح أنها اجتهادية.

(٣) رواه مسلم في **صحيحه** (ح/ ٢٢٠٠).

(٤) رواه أحمد في **مسنده** (ح/ ٢٦٤٤٩)، ورجاله ثقات كما يقول محققه، والنَّمْلة قروح تخرج في الجَنْب، كما عند ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، **غريب الحديث**، تحقيق: د/ عبد الله الجبوري (بغداد: مطبعة العاني، ط١، ١٣٩٧ه)، ج٢، ص٦٢٠.

بِكِتَابِ اللَّهِ»[1].

قال ابن حبان: (قوله ﷺ: «عالجيها بكتاب الله» أراد: عالجيها بما يبيحه كتابُ الله؛ لأن القوم كانوا يرقون في الجاهلية بأشياء فيها شرك، فزجرهم بهذه اللفظة عن الرقى إلا بما يبيحه كتاب الله، دون ما يكون شركًا)[2].

ودَخَلَ أبو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ عَلَى عَائِشَةَ وَهِيَ تَشْتَكِي وَيهُودِيَّةٌ تَرقِيهَا، فقَالَ أَبُو بَكْرٍ: (ارْقِيهَا بِكِتَابِ اللَّهِ)[3].

فإذا كان الاستشفاء بغير القرآن جائزًا فبالقرآن من باب أولى، فيباح الاستشفاء به بكل طريق ثبت بالتجربة نفعها، ما لم يكن فيها محذور شرعي من جهة أخرى، كامتهان المصحف أو كتابته بمداد نجس، أو على شيء غير طاهر، أو نحو ذلك من الطرق، فتمنع حينئذ لما اكتنفها من أمور محرمة.

وطريقة الاستشفاء بالقرآن مختلفة متنوعة؛ فمنها القراءة المباشرة، ومنها القراءة على الماء مع النفث ثم يسقاه المريض أو يتمسح به، ومنها كتابة الآيات على ورق طاهر بشيء طاهر غير ضار كالزعفران ونحوه ثم تمحى الكتابة بالماء فيُسقاه المريض، وهذه الطريقة الأخيرة مختلف فيها[4].

٣- المساجد: فقد بُنيت لعبادة الله وحده وما يتصل بعبادته ويؤدي إليها، وهي مباركة بركة معنوية؛ كمضاعفة أجر الصلاة فيها، وزيادة الأجر لمن انتظر الصلاة فيها،

(١) رواه ابن حبان (ح/ ٦٠٩٨) قال شعيب الأرناءوط: رجاله ثقات رجال الشيخين، ورواه البزار في **مسنده** (ح/ ٢٧١، ٢٤٦).

(٢) **صحيح ابن حبان** ج١٣، ص٤٦٤.

(٣) رواه مالك في **الموطأ** (ح/ ٢٧١٧).

(٤) للتوسع يُنظر: د/ علي بن غازي التويجري، **الاستشفاء بالقرآن الكريم**، (المدينة: مكتبة دار النصيحة، ط١، ١٤٣١ه)، ص: ٣٣- ٤٤، فقد ذكر عشر طرق للاستشفاء.

وكالاعتكاف فيها، وذكر الله فيها، وتعلم العلم النافع فيها ... وغير ذلك، فالتماس بركة المساجد يكون بتحقيق الغاية التي بنيت لها وهي عبادة الله، وذلك بأداء هذه الأمور فيها على وجهها المشروع.

وأما التمسح بجدرانها وأبوابها وشبابيكها وتقبيلها، مما يُعدُّ من قبيل التماس بركتها الذاتية المحسوسة ... فليس من التبرك الشرعي؛ لأنها لم تُبن لذلك.

وهكذا كل بقعة مباركة فإن بركتها تعني وجود الخير الكثير الدائم فيها، الملازم لها، ليكون ذلك محفزًا في أن يلازمها أهلها الذين دُعوا إليها، وهذا لا يعني أبدًا أن يُتمَسَّح بأرضها، أو أن يُتمَسَّح بحيطانها؛ لأن بركة الأماكن والبقاع بركة ذاتية لازمة لا تنتقل بالذات، فمجرد لمس الأرض، أو الدفن فيها، أو التبرك بها لا ينقل بركتها بالذات، وإنما بركتها من جهة المعنى فقط[1].

٤- **مكة والمدينة:** بقعتان مباركتان، وبركتهما بمضاعفة الأجر فيهما وفي مسجديهما على وجه الخصوص، ومنع الدجال من دخولهما، وسعة الرزق فيهما، وغير ذلك من البركات، فالتماس بركتهما يكون بالسكنى فيهما رجاء نيل هذه البركات، وكذا عبادة الله فيهما والصلاة في مسجديهما ... وفق ما شرعه الله تعالى رجاء بركة مضاعفة الأجور[2].

---

(١) انظر: صالح آل الشيخ، **التمهيد لشرح كتاب التوحيد**، ص١٢٧.

(٢) هل لتربة المدينة خصوصية استنادًا إلى حديث: «**بِاسْمِ اللَّهِ، تُرْبَةُ أَرْضِنَا، بِرِيقَةِ بَعْضِنَا، لِيُشْفَى بِهِ سَقِيمُنَا، بِإِذْنِ رَبِّنَا**» أخرجه البخاري (ح/ ٥٧٤٥، ٥٧٤٦)، ومسلم (ح/ ٢١٩٤)، **قيل: المراد جملة الأرض، وقيل: المدينة خاصة لبركتها، وقيل: أرض الإسلام**. انظر: النووي، يحيى بن شرف، **شرح النووي على مسلم**، ت: خليل مأمون شيحا، (بيروت: دار المعرفة، ط١، ١٤١٤ه)، ج١٤، ص١٨٤، وابن القيم، محمد بن أبي بكر، **زاد المعاد**، تحقيق: آل الأرناءوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠١هـ)، ج٤، ص١٨٧ والقاري، **مرقاة المفاتيح**، ج١٣، ص٢٧٥.

وبركة مكة والمدينة ذاتية لازمة لا تنتقل بالذات، وإلا لانتقلت إلى كل من سكن فيهما مطلقًا وإن كان مخالفًا للشرع، كالمنافقين والفسقة، ونحن نلاحظ أن بركة هاتين المدينتين لم تنفع هؤلاء؛ يقول الشيخ صالح آل الشيخ: (كذلك بيت الله الحرام هو مبارك لا من جهة ذاته؛ يعني: ليس كما يعتقد البعض أن من تمسح به انتقلت إليه البركة وإنما هو مبارك من جهة المعنى، يعني: اجتمعت فيه البركة التي جعلها الله في هذه البَنِيَّة، من جهة: تعلق القلوب بها، وكثرة الخير الذي يكون لمن أرادها، وأتاها، وطاف بها، وتعبد عندها، وكذلك الحجر الأسود هو حجر مبارك، ولكن بركته لأجل العبادة، يعني أن من استلمه تعبدًا مطيعًا للنبي ﷺ في استلامه له، وفي تقبيله، فإنه يناله به بركة الاتباع، وقد قال عمر رضي الله عنه لما قبَّل الحجر: "إني لأعلم أنك حجر لا تنفع ولا تضر" فقوله: لا تنفع ولا تضر، يعني: لا يجلب لمن قبَّله شيئًا من النفع، ولا يدفع عن أحد شيئًا من الضر، وإنما الحامل على التقبيل مجرد الاتِّساء، تعبُّدًا لله، ولذلك قال: "... ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبِّلك ما قبلتكَ"، **فهذا معنى البركة التي جعلت في الأمكنة**، وأما معنى كون الزمان مباركًا -مثل شهر رمضان، أو بعض أيام الله الفاضلة- فيعني: **أن من تعبد فيها، ورام الخير فيها، فإنه ينال من كثرة الثواب ما لا يناله في غيرها من الأزمنة)**[1].

فالأمكنة لا فضل لها لذاتها من حيث هي أمكنة، باستثناء ما ورد فيه نص كمكة والمدينة وأرض الشام، وإنما لما يحل فيها ويقع من خير وبر وعمارة بطاعة الله، كالصلاة

=

وفي بحث **مسائل الاستشفاء المتعلقة بالمدينة بين المشروع والممنوع**، لسليمان بن صفية، (مجلة الدراسات العقدية، ع/ ١٠، ص٢٨٩)، ذكر سبعة أحاديث، كلها ضعيفة ما عدا حديث عائشة: «بسم الله تربة أرضنا ...» السابق ذكره، ورجح أنه حديث عام في كل أرض وأنه من باب الرقية، ولا مزية لتربة المدينة على غيرها. وانظر أيضًا: صالح الرفاعي، **الأحاديث الواردة في فضائل المدينة المنورة**، (دار الخضيري، بدون تاريخ)، ص٦٤١.

(١) صالح آل الشيخ، **التمهيد لشرح كتاب التوحيد**، ص: ١٢٧، ١٢٨.

والصيام وسائر أنواع العبادات مما يقوم به عباد الله الصالحون، إذ تتنزل فيها الرحمـــاتُ، وتحضرها الملائكةُ، وتغشاها السكينةُ، وبركة هذه الأماكن تُطلب بالسكنى فيها ومجـــاورة الصالحين فيها ليعينوه على الخير والصلاح ويرشدوه إلى ما ينفعه في دنياه وأخراه؛ فيحصل له بسببهم من الإعانة على الخير والبر والتقوى والصلاح، والبُعد عن الشـــر والمعاصـــي ونحوها؛ من الخيرات والبركات شيء عظيم بإذن الله تعالى[1].

وهكذا سائر الأمور المباركة تطلب بركتها بسلوك الطريق المـــأذون فيـــه شـــرعًا للحصول عليها، وذلك باستخدام منافعها وفوائدها في تحقيق الغاية التي من أجلها وجـــد ذلك الشيء المبارك، وهذا أمرٌ فطر الله عباده عليه، ولا تطلب بركتها بـــاختراع طـــرق وادعاء منافع وغايات ما أنزل الله بها من سلطان.

يقول ابن الحاج المالكي (ت: 737هـ): (ترى من لا علم عنـــده يطـــوف بـــالقبر الشريف كما يطوف بالكعبة الحرام، ويتمسَّح به ويقبِّله، ويُلقون عليه مناديلهم وثيـــابهم يقصدون به التبرك، **وذلك كله من البدع؛ لأن التبرك إنما يكون بالاتباع لـــه** -عليـــه الصلاة والسلام- **وما كان سبب عبادة الجاهلية للأصنام إلا من هذا الباب**، ولأجـــل ذلك كره علماؤنا رحمة الله عليهم التمسح بجـــدار الكعبـــة، أو بجـــدران المســـجد، أو بالمصحف، إلى غير ذلك مما يتبرك به سدًّا لهذا الباب، ولمخالفة السُّنة؛ **لأن صفة التعظيم موقوفة عليه ﷺ، فكل ما عظَّمه رسول الله ﷺ نعظمه ونتبعه فيه، فتعظـــيم المصـــحف قراءته، والعمل بما فيه، لا تقبيله**[2]**، ولا القيام إليه كما يفعل بعضهم في هذا الزمـــان،**

---

(١) أشار إلى نحو هذا المعنى الشيخ محمد علوي مالكي في كتابه (**مفاهيم يجب أن تصحح**)، ص٢١٧، رغم أن كتابه ينحو إلى التوسع في مفاهيم التبرك بما لا دليل عليه!

(٢) قد يشكل عليه ما رواه الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، في **مسنده**، ت: حسين سليم أسد الداراني، (دار المغني، ١٤٢١هـ)، (ح/ ٣٣٥٠) (أن عكرمة بن أبي جهل ﷺ كان يضع المصحف على وجهه ويقول: كتاب ربي كتاب ربي)، فإما أن يعارض برأي غيره من الصحابة فيكون رأيه =

وكذلك المسجد تعظيمه الصلاة فيه، لا التمسح بجدرانه.

وكذلك الورقة يجدها الإنسان في الطريق فيها اسمٌ من أسمائه تعالى، أو اسم نبي من الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- **ترفيعه إزالة الورقة من موضع المهانة إلى موضع ترفع فيه لا بتقبيلها**، وكذلك الخبز يجده الإنسان ملقى بين الأرجل؛ **تعظيمه أكله لا تقبيله، وكذلك الولي تعظيمه اتباعه، لا تقبيل يده وقدمه، ولا التمسح به، فكذلك ما نحن بسبيله تعظيمه باتباعه، لا بالابتداع عنده)**[1].

ومما ينبغي التنبه له أنه لا يجوز ترك الأمر للعوام يتوسعون في هذا الأمر على هواهم؛ لأنهم لا يقفون فيه عند حد، وربما أدى بهم ذلك إلى الوقوع في الشرك، وقد نبه الإمام الشاطبي (٧٩٠هـ) على هذا الأمر فقال: (الْعَامَّة لَا تَقتَصِرُ فِي ذَلِكَ عَلَى حَدٍّ، بَلْ تتَجَاوَزُ فِيهِ الْحُدُودَ، **وَتُبَالِغُ بِجَهْلِهَا فِي الْتِمَاسِ الْبَرَكَةِ**؛ حَتَّى يُدَاخِلَهَا للمتبرَّك بِهِ تعظيمٌ يَخْرُجُ به عن الحَدِّ، فربما اعتقدت فِي المتبرَّك بِهِ مَا لَيْسَ فِيهِ، **وَهَذَا التبرُّك هُوَ أَصل الْعِبَادَةِ)**[2].

وبهذا التقرير يتبين لنا الطريقة الصحيحة للتبرك، والله أعلم.

=

مرجوحًا، وإما أن يقبل رأيه ويحمل تقبيله للمصحف على سبيل التعظيم أو على سبيل التبرك، والأقرب أنه على سبيل التعظيم والاحترام.

(١) ابن الحاج، محمد بن محمد، **المدخل**، (دار التراث، بدون طبعة وبدون تاريخ)، ج١، ص٢٦٣، وعنه عليش، محمد بن أحمد، في **فتح العلي المالك**، (دار المعرفة، بدون طبعة وبدون تاريخ)، ج١، ص: ٢٠٧، ٢٠٨.

(٢) الشاطبي، **الاعتصام**، ج٢، ص٣٠٤، قاله الشاطبي في ثنايا تقريره لرأي المانعين من التوسل بالصالحين.

المبحث الرابع

حكم التبرك

التبرك عبادة شرعية جاء الشرع بإثباتها[(١)]، والأصل في العبادات المنع إلا ما أذن فيه الشارعُ[(٢)].

ولا تكون العبادة صحيحةً ومقبولة إلا إذا وافقت أمر النبي ﷺ وهديه وكانت خالصة لله تعالى؛ لقوله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد»[(٣)]، وفي لفظ: «من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد»[(٤)]، وقوله: «إنما الأعمال بالنيات ...»[(٥)]، فالتبرك لا يكون مشروعًا إلا بضوابط، إذا تحققت كان مشروعًا، وإذا تخلفت أو تخلف

(١) انظر: مجموعة من العلماء والباحثين، **موسوعة العقيدة والأديان والفرق والمذاهب**، (المدينة: جمعية العقيدة، الرياض: دار التوحيد، ط١، ١٤٣٩هـ) ج٢، ص٥٦٩.

(٢) قاعدة: (الأصل في العبادات المنع) قاعدة عظيمة في الشريعة. انظر: ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج٢٩، ص١٧. وللتوسع في هذه القاعدة ينظر: **دراسة وتحقيق قاعدة الأصل في العبادات المنع**، د/ محمد الجيزاني، والسعدي، عبد الرحمن بن ناصر، **القواعد والأصول الجامعة**، (القاهرة: مكتبة السنة، ٢٠٠٢م)، (القاعدة السادسة). وينظر بشكل عام: كتب التحذير من البدعة، وكتب العقيدة عند الحديث عن توحيد العبادة، وكتب أصول الفقه، عند الكلام على ما يجري فيه القياس، ودليل الاستصحاب ... وقاعدة اليقين لا يزول بالشك، وغيرها. وانظر: رد الشيخ ابن باز على الشيخ محمد واعظ زاده الخراساني، فقد بيَّن أن التبرك عبادة توقيفية مثله مثل سائر العبادات، لا يجوز فعله إلا بإذن شرعي. يُنظر: الرابط: http: / / www.binbaz.org.sa/ article/ 466

(٣) رواه البخاري (ح/ ٢٦٩٧).

(٤) رواه البخاري معلقًا في (باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم فأخطأ خلاف الرسول من غير علم، فحكمه مردود) ومسلم، (ح/ ١٧١٨) وينظر معناه في شروح كتاب الأربعين النووية (الحديث الخامس).

(٥) رواه البخاري (ح/ ١).

بعضها كان ممنوعًا.

وقد سبق ذكر ضوابط التبرك المشروع -مبحث كيفية التماس البركة- ونذكر بها هنا:

- اعتقاد أن البركة من الله وحده يختص بها من يشاء.
- أن تكون البركة ثابتة للمتبرك به بطريق صحيح، فلا يجوز إثبات البركة لشيء ما إلا بدليل.
- ما ثبتت بركته فهو سبب لنيل البركة، وليس واهبًا لها، والسبب قد يتحقق أثره وقد يتخلف لوجود مانع.
- أن تكون طريقة التبرك مأذونًا فيها شرعًا، والطريقة المأذون فيها هي ما يؤدي إلى الانتفاع بالشيء المبارك في الغرض الذي وجد لأجله، فكلام الله مبارك، أنزله الله ليكون هداية للناس وشفاء لأمراضهم المعنوية والحسية، فتلتمس بركة هدايته، ويستشفى به من أمراض القلوب والنفوس والأبدان. وكذلك سائر ما ثبتت بركته فإنها تطلب في الغرض الذي وجدت لأجله، وإذا دلَّ دليل على إباحة بعض صور التبرك على خلاف هذا الأصل فلا بأس؛ فقد دل الدليل على إباحة التبرك بجسد رسول الله ﷺ الشريف، بخلاف غيره من الصالحين؛ فإن الدليل لم يدل على جواز التماس بركة أجسادهم.

فمتى توفرت هذه الشروط فالتبرك مشروع.

وأما التبرك الممنوع فهو ما تخلَّف فيه أحد شروط المشروعية، وهو حينئذٍ من الابتداع في الدين، وقد يصل إلى الشرك الأكبر فيكون (**أحد مظاهر شرك الرجاء**)[1]، وقد يكون من وسائل الشرك.

وقد وقع خلاف بين أهل العلم في التبرك الممنوع؛ هل هو كله شرك؟ وهل هو

(١) انظر: أ.د/ عيسى السعدي، **الوعد الأخروي**، (دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٢ه)، ص٨٣١.

شرك أكبر أم أصغر؟ أم أن بعضه فقط يكون شركًا؟ وبعضه دون الشرك؟

فجمهور علماء الدعوة السلفية في نجد يرونه شركًا على تفصيل لهم في رتبته ما بين أكبر وأصغر، وهو الذي مشى عليه غالب **شراح كتاب التوحيد** للإمام محمد بن عبد الوهاب (ت: ١٢٠٦ه)، وذلك عند شرحهم ل(باب: مَن تبرك بشجر أو حجر ونحوهما) من الكتاب المذكور، مع العلم أن عبارة الإمام المجدد في العنوان محتملة وغير حاسمة، فهو لم يذكر جواب الشرط في العنوان، إلا أن بعض الشراح صرح بأن الجواب المحذوف تقديره: (فهو مشرك)، لكن الإمام في مسائل الباب (م/ ١١ تحديدًا) ذكر ما يؤكد أنه يرى التبرك شركًا دائرًا بين الأكبر والأصغر، وهذه بعض نصوص الشرَّاح لتوضيح هذا الأمر:

يقول الشيخ سليمان بن عبد الله (ت: ١٢٣٣ه) -حفيد الإمام المجدد-: (باب: مَن تبرك بشجرة أو حجر ونحوهما، كبقعة وغار وعين وقبر ونحو ذلك مما يعتقد كثير من عباد القبور وأشباههم فيه البركة فيقصدونه رجاء البركة، ويعني بقوله: تبرك؛ أي: طلب البركة ورجاها واعتقدها، **أي: ما حكمه هل هو شرك أم لا؟**)[1]، ثم قال بعد ذلك: (إن كان التبرك بالشجر والقبور والأحجار من **الأكبر** فواضح، وإن كان من **الأصغر**، فالسلف يستدلون بما نزل في الأكبر على الأصغر)[2] فجعل التبرك شركًا كله ما بين أكبر وأصغر.

وقال حفيده الآخر الشيخ عبد الرحمن بن حسن (ت: ١٢٨٥ه): (قوله: باب: من تبرك بشجر أو حجر ونحوهما، كبقعة وقبر ونحو ذلك، أي فهو **مشرك**) [3] فصرح بأنه

(١) سليمان بن عبد الله، **تيسير العزيز الحميد**، (المكتب الإسلامي بإشراف الشاويش، ط٦، ١٤٠٥ه)، ص١٤٠.

(٢) سليمان بن عبد الله، **تيسير العزيز الحميد**، ص١٤٥.

(٣) عبد الرحمن بن حسن، **فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**، (الرياض، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية، ط٢، ١٤١١ه)، ص١٣٣.

شرك. ثم قال بعدُ: (التبرك بقبور الصالحين كاللات، وبالأشجار كالعزى ومناة من ضمن فعل أولئك المشركين مع تلك الأوثان، فمَن فعل مثل ذلك واعتقد في قبرٍ أو حجرٍ أو شجرٍ فقد ضاهى عبَّاد هذه الأوثان فيما كانوا يفعلونه معها من هذا الشرك، على أن الواقع من هؤلاء المشركين مع معبوديهم أعظم مما وقع من أولئك)[1]. وقال أيضًا: (وفي هذه الجملة من الفوائد: أن ما يفعله من يعتقد في الأشجار والقبور والأحجار من **التبرك بها، والعكوف عندها**، والذبح لها، هو **الشرك**)[2].

وقال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم (ت: ١٣٩٢هـ) تعليقًا على لفظ «اجْعَلْ لَنَا هذه ذَاتَ أَنوَاطٍ»: (أي: اجعلْ لنا مثالًا نعبده كما لهم آلهة، ولم يكن ذلك شكًّا منهم في وحدانية الله تعالى، وإنما معناه: اجعلْ لنا شيئًا نعظمه، ونتقرب به إلى الله، وشبَّه صلى الله عليه وسلم مقالتهم هذه بقول بني إسرائيل، بجامع أن كُلًّا طلب أن يجعل له ما يألَهُهُ ويعبدُه من دون الله، وإن اختلف اللفظان فالمعنى واحد، فتغيير الاسم لا يغير الحقيقة، فدل على أن **التبرك بالأشجار والأحجار شرك أكبر**؛ لتسويته صلى الله عليه وسلم بين مقالتهم ومقالة بني إسرائيل، وحلف صلى الله عليه وسلم على ذلك وإن لم يُستحلف مزيدَ تحذير وكمالَ شفقة، وتأكيدًا لهذا الخبر وتعظيمًا له، **فإنَّ التبرك بالأشجار والأحجار يجعلها آلهةً وإن لم يسموها آلهة، فما يفعله من يعتقد فيها من التبرك بها، والعكوف عندها، والذبح لها هو الشرك الأكبر؛ وإن سمَّى عملَه ما شاء من الأسماء.** فأهل هذه الأزمنة يسمون شركهم توسلًا وتشفعًا؛ وهو من أعظم الشرك)[3].

وقال الشيخ عبد الرحمن بن سعدي (ت ١٣٧٦هـ): (باب من تبرك بشجر أو حجر ونحوهما؛ أي: فإن **ذلك من الشرك، ومن أعمال المشركين**، فإن العلماء اتفقوا على أنه لا

(١) **فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**، ص١٣٦.

(٢) **فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**، ص١٣٩.

(٣) عبد الرحمن بن قاسم، **حاشية كتاب التوحيد**، (ط٣، ١٤٠٨هـ)، ص٩٤.

يشرع التبرك بشيء من الأشجار والأحجار والبقع والمشاهد وغيرها؛ فإن هذا التبرك غلو فيها، وذلك يتدرج به إلى دعائها وعبادتها، وهذا **هو الشرك الأكبر**، كما تقدم انطباق الحد عليه، وهذا عام في كل شيء حتى مقام إبراهيم وحجرة النبي **صلى الله عليه وسلم**، وصخرة بيت المقدس وغيرها من البقع الفاضلة)[١].

وقال الشيخ محمد بن عثيمين (ت: ١٤٢١ه) تعليقًا على حديث أبي واقد: (فهؤلاء طلبوا سدرة يتبركون بها كما يتبرك المشركون بها، وأولئك طلبوا إلهًا كما لهم آلهة، فيكون في كلا الطلبين منافاة للتوحيد؛ **لأن التبرك بالشجر نوع من الشرك**، واتخاذه إلهًا شرك واضح)[٢].

فهؤلاء خمسة من كبار شراح كتاب التوحيد يرون أن التبرك الممنوع من الشرك، ويضاف إليهم الشيخ صالح الفوزان (معاصر) إذ يقول: (فالحاصل أن التبرُّك بالأشجار والأحجار هو من **سُنة المشركين**، ومن سُنة الجاهلية، ومن فعله فهو متشبِّه بالكفار، **وهو كافر مثلهم**، لا فرق بين مَن يعبد القبر ومن يعبد اللات والعُزَّى، أو الذي يطلب البركة من الشجرة والذي يطلبها من الصنم، لا فرق بينهما)[٣]. وكذلك الشيخ صالح آل الشيخ أحد أحفاد الإمام المجدد[٤].

ومن أهم أدلتهم على ذلك حديث أبي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ قال: خرجنا مع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

(١) السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، **القول السديد شرح كتاب التوحيد**، (السعودية: وزارة الشئون الإسلامية، ط٢، ١٤٢١هـ)، ص٥٤.

(٢) ابن عثيمين، محمد بن صالح، **القول المفيد على كتاب التوحيد**، (دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٢٤هـ)، ج١، ص٢٠٥.

(٣) الفوزان، صالح، **إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد**، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٢٣هـ)، ج١، ص١٦١.

(٤) انظر: صالح آل الشيخ، **التمهيد لشرح كتاب التوحيد**، باب من تبرك بشجر أو حجر، ص: ١٣١- ١٣٢.

قِبَلَ حُنينٍ فمَرَرنا بسدرةٍ فقلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اجْعَلْ لَنَا هذه ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا للكفار ذَاتُ أَنْوَاطٍ، وكان الكفار يَنُوطون سلاحَهم بسدرة ويعكفون حولها، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الله أكبر، هَذَا كَمَا قَالَت بنو إسرائيل: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، إنكم تَرْكَبُون سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»[1].

وخلاصة استدلالهم بقصة ذات أنواط أن النبيَّ **صلى الله عليه وسلم** شبَّه طلب هؤلاء الصحابة بطلب بني إسرائيل من موسى عليه السلام أن يجعلَ لهم إلهًا كآلهة الكفار، وهذا هو الشرك! وأقسم النبي **صلى الله عليه وسلم** على مشابهة هؤلاء الصحابة لأولئك، لكنه لم يأمرهم بتجديد إسلامهم، ولأجل هذا اختُلف في طلب هؤلاء الصحابة: هل هو شرك أصغر أم شرك أكبر؟ فمَن رأى أن الذي وقع منهم شرك أكبر؛ علل ذلك بتشبيه النبيِّ **صلى الله عليه وسلم** له بما وقع من قوم موسى من الشرك الأكبر، وأما عدم تكفيرهم فلأنهم حدثاء عهد بكفر، فهم يجهلون أن ذلك يخرجهم من الإسلام.

وأما مَن رأى أنه شرك أصغر فنظر إلى عدم تكفير النبي **صلى الله عليه وسلم** لهم، والنبي لا يسكت على الشرك الأكبر، ولأنهم لم يفعلوا وإنما طلبوا، والطلب فيه نوع تعلق، ولو فعلوا لكان شركًا أكبر[2]؛ جاء في الدرر السنية في الأجوبة النجدية: (وفي هذا الحديث من الفوائد: أن التبرك بالأشجار ونحوها **شرك** وتأله بغير الله، ولهذا شبه قولهم: اجعل لنا ذات أنواط، بقول بني إسرائيل: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا﴾ [الأعراف: ١٣٨])[3].

---

(١) أخرجه النسائي في **الكبرى** (ح/ ١١١٨٥)، والترمذي في **سننه** (ح/ **2180**)، وابن حبان في **صحيحه** (ح/ ٦٧٠٢). ووقع في **المعجم الكبير** للطبراني (ح/ ٣٢٩١) زيادة لفظ: «حدثاء عهد بكفر»، ولا تخفى فائدتها.

(٢) يُنظر: شروح **كتاب التوحيد** للإمام محمد بن عبد الوهاب عند شرح الباب الثامن (من تبرك بشجر أو حجر ...).

(٣) بعض علماء نجد، **الدرر السنية في الأجوبة النجدية**، جمع؛ عبد الرحمن بن قاسم، (ط٦، ١٤١٧هـ)، ج٥، ص١٢، وانظر أيضًا: ج٢، ص١٢٧.

ولعل الصواب في هذه القصة أن ما طلبوه لا يناقض أصل التوحيد وإنما هو مجـــرد طلب البركة، وأن تشبيه قولهم بقول بني إسرائيل هو تشبيه لاتفاق الموقـــف وأســـلوب الطلب مع اختلاف مضمون الطلب، أو يكون طلبهم من قبيل الشرك الأكـــبر لكنـــهم عذروا بالجهل، والله أعلم[١].

وحاصل ما يفهم من كلام **شرَّاح كتاب التوحيد** أن حكم التبرك الممنـــوع علـــى أقسام:

١- فإن اعتقد أن المخلوق يهب البركة بذاته؛ أي: فوق الأسباب الطبيعية؛ فهذا شرك أكبر؛ لأنه جعل ما لله لغير الله، فهذا لا خلاف فيه.

٢- وإن اعتقد أن المخلوق واسطة بينه وبين الله يتقرب به إلى الله فهو شرك أكبر، وهو شرك المشركين المتقدمين، الذين قالوا ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣].

٣- وإن اعتقد أن المخلوق سبب لحصول البركة من الله، مع اعتقاده أن البركة من الله، وأن المخلوق مجرد سبب للخير والبركة، فهو **شرك أصغر**؛ فهو من قبيل شرك الأسباب، وقد تقرر أن اتخاذ شيء سببًا لم يأذن به الشرع أو لم يكن مدركًا محسوسًا، فإن ذلك شرك أصغر ينافي كمال التوحيد.

وهذه القاعدة في الأسباب يصعب إدخال بعض الأمثلة فيها؛ ولما أدرك الشيخ صالح آل الشيخ ما فيها من إطلاق وتعميم قال عنها: (هذه القاعدة صحيحة في الجملة؛ لكن قد يُشْكِل دخولُ بعض الأمثلة فيها)[٢].

---

(١) انظر: تعليق محققي كتاب **فتح الحميد في شرح التوحيد** لعثمان بن منصور، تحقيق: د/ سعود العريفي ود/ حسين السعيدي، (دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٥ه)، ص٥٦١.

(٢) صالح آل الشيخ، **التمهيد لشرح التوحيد** ص٩٨، وللمزيد في مسألة الأسباب ينظر: ابن عثيمين، **القول المفيد**، ج١، ص١٦٤، وأ. د/ عبد الله الدميجي، **التوكل على الله**،، (الرياض، دار الوطن، ط١، ١٤١٧هـ)، ص: ١٦٣- ١٩٢.

وهذه المسألة هي فيما يبدو من باب القياس في الأسباب؟ بمعنى إذا ثبت أن بعض الأسباب شرك أصغر كالتمائم لحديث: «إن الرقى والتمائم والتولة شرك» ونحو ذلك من الأمور، فهل يجوز القياس عليها؟ بمعنى إذا رأينا من يجعل ما ليس بسبب سببًا، فهل نحكم عليه بأنه من الشرك قياسًا على الأسباب التي ثبت بالدليل أنها شرك؟!

فمَن يرى جواز القياس في الأسباب فإنه يجوِّز ذلك، ومن لا يرى القياس في الأسباب يمنع ذلك، وخاصة في أمور العقيدة والحدود والكفارات ونحوها[١].

وذهب الشيخ صالح بن عبد الله العصيمي (معاصر) إلى التوسط في هذه المسألة، فرأى أن ما كان من قبيل الأسباب الكونية القدرية فهو **شرك أصغر**؛ لأنه جعل شيئًا سببًا لم يقدّره الله سببًا كونيًّا، كمن يعتقد أن الحلقة والخيط ونحوهما سبب لدفع العين. وأمَّا إن كان من قبيل الأسباب الشرعية فهو **بدعة** لتعلقه بشبهة دليل، كمن يعتقد أن قراءة الفاتحة بعدد محدد تكون سببًا لقوة الحفظ أو للإنجاب، ونحو ذلك مما لم يدل عليه دليل شرعي[٢].

وعلل التفريق بين النوعين بأن السبب القدري غيبيٌّ لا يعلمه إلا الله، فمن جعله سببًا دون أن يكون ظاهرًا مدركًا فهو جعل شريك مع الله، وأما السبب الشرعي فلوجود شبهة دليل لم نحكم بأنه شرك وإنما بدعة، فكأنه لا يرى كل صور التبرك شركًا!

وذهب ابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ) إلى أن التبرك ليس شركًا كله، يقول: (التبرك بالآثار إنما كان يفعله الصحابة مع النبي **صلى الله عليه وسلم**، ولم يكونوا يفعلونه مع بعضهم ببعض، ولا يفعله التابعون مع الصحابة، مع علو قدرهم؛ فدلَّ على أن هذا لا يُفعل إلا

(١) للتوسع في المسألة ينظر كتب الأصول عند الحديث عن القياس، وكذا بعض البحوث الحديثة كبحث **القياس في الأسباب** د/ الربيعة، عبد العزيز بن عبد الرحمن، مجلة أضواء الشريعة بالرياض م٦، **القياس في الأسباب**، د/ إسماعيل طاهر، مجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية ع٦٨، وغيرها.

(٢) هذا التفريق للشيخ مستفاد من كلامه في بعض دروسه المبثوثة على الشبكة.

مع النبيِّ صلى الله عليه وسلم مثل التبرك بوضوئه، وفضلاته، وشعره، وشرب فضل شرابه وطعامه.

وفي الجملة فهذه الأشياء فتنة للمعظَّم وللمعظِّم؛ لما يخشى عليه من **الغلـــو المـــدخل في البدعة، وربما يترقى إلى نوع من الشرك**. كل هذا إنما جاء من التشبه بأهل الكتاب والمشركين الذي نهيت عنه هذه الأمة)[1]، فقوله: (وربما يترقى إلى نوع من الشرك) يفهم منه أن من التـــبرك ما لا يصل إلى الشرك.

وكذلك الشيخ مبارك الميلي الجزائري (ت: ١٣٦٤هـ) يقول: (ولضعاف الإيمان وقليلي المعرفة وبسطاء العقول أمام الفريقين؛ أهل الآيات الغيبية وأصحاب الأسباب الخفية، موقفان:

أحدهما: اعتقاد أن ذواتهم مصدر لتلك الخوارق الحقيقية أو الوهمية؛ فلا يضيفونها إلى الله.

وثانيهما: اعتقاد أن لهم نفوذًا في إرادة الله وتحكمًا في قدرته، يستوجبان التوسط بهم إليه في تحصيل ما قصرت عنه الأسباب.

ومَن اعتقد أحد هذين الاعتقادين؛ فقد اعتقد عقيدة الكلدان في الكواكب، أو عقيدة العرب في الأصنام، **فكان مشركًا صرفًا**، وإن أشبه الموحدين في شيء من أقوالهم وأفعالهم الدينية ...

وهنالك **موقف ثالث** مع ذينك الفريقين: وهو التبرك بآثارهم وأماكنهم، وما يضاف إليهم في حياتهم من نحو ثيابهم وحيواناتهم، أو يُنسب إليهم بعد مماتهم من مثل تماثيلهم وأبنية قبابهم، **وليس هذا التبرك نفسه شركًا، ولكنه قد يكون ذريعة إليه**، كما وقع لقوم نوح في التبرك بصالحيهم، وللعرب في التبرك بحجارة حَرَمهم، وتشابه الباعث على الوثنية في أمتين بينهما آلاف السنين؛ مما يبعث على الحذر من هذا التبرك، **ويقوي الظن في**

(١) ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، **الحكم الجديرة بالإذاعة**، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٣هـ)، ص٥٥.

اقتضائه للشرك)[1].

والمتحصل مما سبق: أنَّ التبرك الممنوع من البدع المحرمة، وقد يكون شركًا أصغر، وقد يصل إلى درجة الشرك الأكبر؛ فيكون أكبر إذا اعتقد أنه بتمسحه بهذا الشجر أو الحجر أو القبر، أو تمرغه عليه، أو التصاقه به يتوسط له عند الله، وأنه وسيلة إلى الله، كما كان يعتقده أهل الجاهلية في الأشجار والأحجار التي يعبدونها، وفي القبور التي يتبركون بها؛ فإنهم كانوا يعتقدون أنهم إذا عكفوا عندها، وتمسحوا بها، أو نثروا ترابها على رءوسهم، فإن هذه الأمور –البقعة، أو صاحب البقعة، أو الروح التي تخدم البقعة– تتوسط لهم عند الله ﷻ! فهذا الفعل راجع إلى اتخاذ أندادٍ مع الله ﷻ، وقد قال سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٣].

وكذا الحال إذا اعتقد أن الشيء المتبرك به يستقل بالتأثير؛ أي أنه يمنح البركة من دون الله؛ فهو شرك أكبر، وهذا أمر لا خلاف فيه.

وأحيانًا يكون التبرك من قبيل الشرك الأصغر: وذلك إذا اعتقد المتبرك أن الشيء المتبرك به **سببٌ** لحصول البركة والخير، ولم يثبت ذلك بطريق معتبر، لكن لا يعتقد أنه يوصل ويقرب إلى الله، وإنما هو مجرد سبب لحصول البركة والخير فقط، كما يفعل لابس التميمة، أو الحلقة، أو الخيط؛ فهذا شرك أصغر؛ لأنه لا يكون حينئذٍ عبادة لغير الله ﷻ، وإنما هو من قبيل اتخاذ ما ليس بسببٍ مأذون به شرعًا سببًا، وقد تقرر أن اتخاذ شيء سببًا لم يأذن به الشرع أو لم يكن مدركًا محسوسًا، فإن ذلك شرك أصغر ينافي كمال التوحيد [2].وهذا بناء على اطراد قاعدة الأسباب السابقة.

وقد يكون وسيلة من وسائل الشرك، يمكن أن يَؤُول بصاحبه إلى الشرك؛ كالتبرك بتعليق القرآن على الجدران والسيارات، وكمَن تبرك بقراءة الفاتحة بعدد معين لأجل الحفظ أو الإنجاب، ونحو ذلك من الأمور، والله أعلم.

---

(١) مبارك الميلي، **الشرك ومظاهره**، (المدينة: الجامعة الإسلامية، ١٤٠٧ﻫ)، ص: ٩٨، ٩٩.

(٢) انظر: صالح آل الشيخ، **التمهيد لشرح كتاب التوحيد**، باب من تبرك بشجر أو حجر، ص: ١٣١، ١٣٢.

خاتمة البحث

أهم نتائج البحث:

- إن أصل معنى البركة يدور على أمرين هما: اللزوم والثبوت، والزيادة والنماء، وحقيقتها شرعًا: ثبوت الخير الإلهي في الشيء، والـمُبَارَك: ما فيه ذلك الخير. والخير قد يكون دينيًّا وقد يكون دنيويًّا، وكلاهما قد يكون حسيًّا وقد يكون معنويًّا.
- والتبرك هو استدعاء البركة واستجلابها، والتّبريك هو: الدعاء بالبَـرَكة، وربما توسل بعض الناس إلى الله تعالى ببعض ما يعتقد بركته، لكن لا يعني أن التبرك والتوسل سواء في المعنى.
- إن البركة تضاف إلى الله فعلًا، والفعل منها بارك، وتضاف له وصفًا، والفعل منها تبارك، فالبركة كلُّها له تعالى ومنه، فهو المـُبارِك وحده لا شريك له، ويمكن إثباتها لله بطرق عدة نقلية وعقلية، فمن اعتقد أن غير الله يمنح البركة ويهبها على جهة الاستقلال؛ فقد أشرك مع الله تعالى في ربوبيته.
- وثبوت البركة في بعض الأعيان أمر توقيفي، وقد جاءت نصوص كثيرة بإثبات البركة في أعيان محددة؛ إمَّا بالنص على ذلك مباشرة، أو بذكر شيء من لوازم البركة وفضائلها.
- ويجوز إثبات البركة في أعيان أخرى بالحس والاجتهاد، لكن هذه البركة ليست كالبركة الثابتة بالنص في الدوام والاستمرار إلا بتوفر شروط وانتفاء موانع، وهي بركة مقصورة على من ثبتت له وراجحة في حقه، وقد تكون كذلك في حق غيره لكنها ليست في قوة البركة المنصوص عليها وعمومها للجميع.
- والبركة قد يمنحها الله تعالى ابتداء منه من غير سبب من خلقه، تفضلًا منه وإحسانًا؛ وقد يمنحها بسبب منهم كالإيمان والتقوى.
- والتبرك عبادة شرعية، والعبادة لا تكون صحيحةً مقبولة إلا إذا كانت خالصة لله تعالى ووافقت أمر النبي صلى الله عليه وسلم وهديه، فالتبرك لا يكون مشروعًا إلا

بضوابط؛ إذا تحققت كان مشروعًا، وإذا تخلفت أو تخلف بعضها كان ممنوعًا، وهو حينئذٍ من الابتداع في الدين، وقد يصل إلى الشرك الأكبر وقد يكون وسيلة من وسائل الشرك، وقد دلت مجمل النصوص الشرعية على أن التبرك المشروع ما توفرت فيه الشروط التالية:

١- اعتقاد أن البركة من الله وحده لا شريك له.

٢- ثبوت البركة في الشيء المتبرك به بطريق صحيح.

٣- اعتقاد أن الشيء الذي ثبتت بركته هو سبب لنيل البركة، وليس واهبًا لها، والسبب قد يتحقق لتوفر شروطه وانتفاء موانعه، وقد يتخلف لتخلف شرط أو لوجود مانع.

٤- أن تكون طريقة التبرك مأذونًا فيها شرعًا.

وطريقة التبرك قد تكون توقيفية وقد تكون اجتهادية؛ ذلك أن الشارع الحكيم أبان وأوضح طريقة التبرك في بعض الأعيان، فلا يُعدل عما ذكره، وفي أعيان أخرى اكتفى بإثبات بركتها، وترك للمكلفين كيفية التماسها بحسب فطرهم وتجاربهم الصحيحة؛ إلا إذا دل الدليل على إباحة بعض صور التبرك بخلاف ما وجد له الشيء المتبرك به فلا بأس حينئذ بذلك، ويقتصر على مورد الدليل فحسب دون التوسع بإلحاق صور أخرى به.

وقد وقع خلاف بين أهل العلم في التبرك الممنوع؛ هل هو شرك كله؟ أم أن بعضه دون الشرك؟ وما كان منه شركًا فهل هو أكبر أم أصغر؟

فذهب جمهور علماء الدعوة السلفية في نجد إلى أنه شرك، على تفصيل لهم في رتبته ما بين أكبر وأصغر، واستدلوا على ذلك بقصة ذات أنواط؛ فإن النبيَّ صلى الله عليه وسلم شبَّه طلب الصحابة أن يجعل لهم ذات أنواط بطلب بني إسرائيل من موسى عليه السلام أن يجعلَ لهم إلهًا كآلهة الكفار، وهذا هو الشرك! وأقسم النبي صلى الله عليه وسلم على مشابهة هؤلاء الصحابة لأولئك، لكنه لم يأمرهم بتجديد إسلامهم، ولأجل هذا اختُلف في طلب هؤلاء الصحابة: هل هو شرك أصغر أم شرك أكبر؟ فمن رأى أن الذي وقع منهم شرك أكبر؛ علل ذلك بتشبيه النبيِّ صلى الله عليه وسلم له بما وقع من قوم موسى من

الشرك الأكبر، وأمَّا عدم تكفيرهم فلأنهم حدثاء عهدٍ بكفرٍ؛ فهم يجهلون أن ذلك يخرجهم من الإسلام.

وأمَّا من رأى أنه شرك أصغر فنظر إلى عدم تكفير النبي صلى الله عليه وسلم لهم، والنبي لا يسكت على الشرك الأكبر، ولأنهم لم يفعلوا وإنما طلبوا، والطلب فيه نوع تعلق، ولو فعلوا لكان شركًا أكبر.

والحاصل أن من اعتقد أن المخلوق يهب البركة بذاته؛ فهو شرك أكبر؛ لأنه جعل ما لله لغير الله، ومَن اعتقد أن المخلوق واسطة بينه وبين الله يتقرب به إلى الله فهو شرك أكبر، وإن اعتقد أن المخلوق سبب لحصول البركة من الله، مع اعتقاده أن البركة من الله، فهو شرك أصغر، بناء على قاعدة من اتخذ شيئًا سببًا لم يأذن به الشرع أو لم يكن مدركًا محسوسًا، فإن ذلك شرك أصغر ينافي كمال التوحيد، وهذه القاعدة رغم شهرتها وانتشارها إلا أن عليها بعض الإشكالات، ولأجل عدم شمولها لكل الصور رأى بعض أهل العلم التفريق في الحكم بين الأسباب القدرية الكونية والأسباب الشرعية، فما كان من قبيل الأسباب الكونية القدرية فهو شرك أصغر، وما كان من قبيل الأسباب الشرعية فهو بدعة لتعلقه بشبهة دليل؛ ذلك أن السبب القدري غيبيٌّ لا يعلمه إلا الله فمن جعله سببًا دون أن يكون ظاهرًا مدركًا فهو جعل شريك مع الله، وأما السبب الشرعي فلوجود شبهة دليل، فلا يحكم بأنه شرك وإنما بدعة، والله أعلم.

ويوصي الباحث بالاهتمام بتحرير الألفاظ والمصطلحات الشرعية؛ كالتوسل، والاستغاثة، والشفاعة، والتوحيد، والإيمان والكفر وغيرها؛ لأنه ينبني على تحريرها نتائج عظيمة.

مراجع البحث

- ابن الأثير، المبارك بن محمد، ١٣٨٣ه، **النهاية في غريب الحديث**، ت: محمود الطناحي وطاهر الزواوي، الطبعة الأولى، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
- الإمام أحمد، أحمد بن حنبل، ١٤٢١ه، **المسند**، ت: شعيب الأرناءوط وآخرين، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الأزهري، محمد بن أحمد، ١٣٨٤ه، **تهذيب اللغة**، ت: عبد السلام هارون، د. ط، مصر: المؤسسة المصرية العامة للتأليف.
- د/ إسماعيل طاهر، **القياس في الأسباب**، مجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية، ع٦٨.
- الألباني، ١٤٠١ه، **التوسل**، الطبعة الثالثة، بيروت: المكتب الإسلامي.
- الألباني، محمد ناصر الدين، ١٤٠٥ه، **السلسلة الصحيحة**، الطبعة الرابعة، بيروت: المكتب الإسلامي.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، ١٤٠٧هـ، **صحيح البخاري**، ت: مصطفى ديب البغا، الطبعة الثالثة، بيروت: دار ابن كثير.
- البزار، أحمد بن عمرو، د. ت، **المسند**، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وعادل بن سعد وصبري الشافعي، د. ط، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.
- بعض علماء نجد، ١٤١٧ه، **الدرر السنية في الأجوبة النجدية**، جمع: عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة السادسة.
- أبو بكر الزبيدي، محمد بن الحسن، د. ت، **طبقات النحويين**، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، القاهرة: دار المعارف.
- البوطي، محمد سعيد رمضان، د. ت، **فقه السيرة**، الطبعة الأولى، دمشق: دار الفكر.
- البيهقي، أحمد بن الحسين، ١٤١٠ه، **شعب الإيمان**، تحقيق: بسيوني زغلول، الطبعة

الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية.

- تركي الهويمل، ١٤٢٩هـ، **خواص القرآن الكريم**، الطبعة الأولى، الدمام: دار ابن الجوزي.
- الترمذي، محمد بن عيسى، د. ت، **سنن الترمذي**، ت: أحمد شاكر وآخرين، د. ط، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، ١٤٠١هـ، **درء التعارض**، تحقيق: محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى، السعودية: جامعة الإمام.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، ١٤٠٦، **منهاج السنة**، تحقيق: محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى، السعودية: جامعة الإمام.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، ١٤١٢هـ، **مجموع الفتاوى**، جمع: عبد الرحمن بن قاسم، د. ط، الرياض: دار عالم الكتب.
- ابن الحاج، محمد بن محمد، د. ت، **المدخل**، د. ط، دار التراث.
- حاجي خليفة، د. ت، مصطفى بن عبد الله، **كشف الظنون**، د. ط، بغداد: مكتبة المثنى.
- الحاكم، محمد بن عبد الله، ١٤١١هـ، **المستدرك على الصحيحين**، ت: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن حبان، محمد بن حبان، ١٤١٤هـ، **صحيح ابن حبان**، ت: شعيب الأرناءوط، الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن حجر، أحمد بن علي، د. ت، **فتح الباري**، تحقيق: ابن باز ومحب الدين الخطيب، د. ط، بيروت: دار المعرفة.
- أبو حيان، محمد بن يوسف، ١٤٢٠هـ، **البحر المحيط**، ت: صدقي محمد جميل، د. ط، بيروت: دار الفكر.
- خالد الباتلي، د. ت، **شرح كتاب التوحيد**، النشرة الإلكترونية الأولى، د. ط،

أكاديمية بناء العلمية.

- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، ١٤٠٠ه، **صحيح ابن خزيمة**، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، د. ت، بيروت: المكتب الإسلامي.
- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، ١٤٢١ه، **المسند**، ت: حسين سليم أسد الداراني، د. ط، دار المغني.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث، ١٤٢٠هـ، **سنن أبي داود**، طبعة مرقمة، الطبعة الأولى، الرياض: دار السلام.
- ابن دريد، محمد بن الحسن، ١٩٨٧م، **جمهرة اللغة**، ت: رمزي بعلبكي، الطبعة الأولى، بيروت: دار العلم للملايين.
- الرازي، محمد بن عمر، د. ت، **مفاتيح الغيب**، الطبعة الثالثة، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، ١٤١٢ه، **المفردات في غريب القرآن**، ت: صفوان داودي، الطبعة الأولى، دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية.
- الربيعة، د/ عبد العزيز بن عبد الرحمن، **القياس في الأسباب**، مجلة أضواء الشريعة بالرياض، م٦.
- ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، ١٤٠٣ه، **الحكم الجديرة بالإذاعة**، الطبعة الأولى، بيروت: المكتب الإسلامي.
- الزجاج، إبراهيم بن محمد، ١٤٠٨ه، **معاني القرآن وإعرابه**، ت: عبد الجليل شلبي، الطبعة الأولى، بيروت: عالم الكتب.
- الزركلي، خير الدين بن محمود، ١٩٨٩م، **الأعلام**، الطبعة الثامنة، بيروت: دار العلم للملايين.
- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، ١٤٢١ه، **القول السديد شرح كتاب التوحيد**، الطبعة الثانية، السعودية: وزارة الشئون الإسلامية.

- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م، **تيسير الكريم الرحمن**، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، الطبعة الثانية، الرياض: مكتبة دار السلام.
- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، ٢٠٠٢م، **القواعد والأصول الجامعة**، د. ط، القاهرة: مكتبة السنة.
- د/ سعود العريفي، ١٤١٩هـ، **الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد**، الطبعة الأولى، مكة: عالم الفوائد.
- سليمان بن صفية، د. ت، **مسائل الاستشفاء المتعلقة بالمدينة بين المشروع والممنوع**، مجلة الدراسات العقدية، ع/١٠.
- سليمان بن عبد الله، ١٤٠٥هـ، **تيسير العزيز الحميد**، الطبعة السادسة، المكتب الإسلامي، بإشراف الشاويش، ط٦.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، ١٤٢٩هـ **الاعتصام**، ت: سعد الحميد وزميليه، الطبعة الأولى، الدمام: دار ابن الجوزي.
- صالح آل الشيخ، ١٤٣٣هـ، **التمهيد لشرح كتاب التوحيد**، الطبعة الأولى، الرياض: مكتبة دار المنهاج.
- صالح الرفاعي، د. ت، **الأحاديث الواردة في فضائل المدينة المنورة**، د. ط، دار الخضيري.
- الصنعاني، محمد بن إسماعيل، د. ت، **سبل السلام**، دار الحديث.
- الطبراني، سليمان بن أحمد، د. ت، **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي السلفي، د. ط، مصر: مكتبة ابن تيمية.
- الطبري، محمد بن جرير، ١٤٢٢هـ، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ت: د/ عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى، القاهرة: دار هجر.
- العامري، لبيد بن ربيعة، ١٤٢٥هـ، **ديوان لبيد**، اعتنى به: حمدو طمّاس، الطبعة الأولى، بيروت: دار المعرفة.

- عبد الرحمن بن حسن، ١٤١١ه، **فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**، الطبعة الثانية، الرياض، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية.
- عبد الرحمن بن قاسم، ١٤٠٨ه، **حاشية كتاب التوحيد**، الطبعة الثالثة.
- عبد الرزاق، عبد الرزاق بن همام، ١٤٠٣ه، **المصنف**، تحقيق: الأعظمي، الطبعة الثانية، بيروت: المكتب الإسلامي.
- عبد الفتاح حسين راوه، ١٤١٤ه، **الإيضاح في مناسك الحج المطبوع مع شرحه: الإفصاح على مسائل الإيضاح**، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان: مكتبة البشائر، السعودية: المكتبة الإمدادية.
- عبد الله آل سيف، ١٤٤١ه، **الرقى الشرعية بين الاجتهاد والتوقيف**، الطبعة الأولى، السعودية: جامعة الإمام، مركز التميز البحثي.
- أ. د/ عبد الله الدميجي، **التوكل على الله**، الطبعة الأولى، الرياض، دار الوطن.
- د/ عبد الله الهذيل، ١٤٣٢ه، **شبهات المبتدعة**، الطبعة الأولى، الرياض: مكتبة الرشد.
- عثمان بن منصور، ١٤٢٥ه، **فتح الحميد في شرح التوحيد** تحقيق د/ سعود العريفي ود/ حسين السعيدي، الطبعة الأولى، دار عالم الفوائد.
- ابن عثيمين، محمد بن صالح، ١٤٢٤ه، **القول المفيد على كتاب التوحيد**، الطبعة الثانية، دار ابن الجوزي.
- ابن عثيمين، محمد بن صالح، ١٤٤١ه، **المجموع الثمين من فتاوى ابن عثيمين**، الطبعة الثالثة، الرياض: دار الوطن.
- ابن أبي عز، ١٤١٨ه، **شرح الطحاوية**، ت: أحمد شاكر، د. ط، السعودية: وزارة الأوقاف السعودية.
- د/ علي العلياني، ١٤١١ه، **التبرك المشروع والتبرك الممنوع**، الطبعة الأولى، دار الوطن.

- علي بن غازي التويجري، ١٤٣١ه، **الاستشفاء بالقرآن الكريم**، الطبعة الأولى، المدينة: مكتبة دار النصيحة.
- عليش، محمد بن أحمد، د. ت، **فتح العلي المالك**، د. ط، دار المعرفة.
- عيسى السعدي، ١٤٢٢ه، **الوعد الأخروي**، الطبعة الأولى، دار عالم الفوائد.
- ابن فارس، أحمد بن فارس، ١٤١١ه، **مقاييس اللغة**، ت: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، بيروت: دار الجيل.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، د. ت، **العين**، ت: د/ مهدي المخزومي ود/ إبراهيم السامرائي، د. ط، دار ومكتبة الهلال.
- الفوزان، صالح، ١٤٢٣ه، **إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد**، الطبعة الثالثة، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- الفيروزآبادي، د. ت، **بصائر ذوي التمييز**، ت: محمد علي النجار، د. ط، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- القاري، ملا علي بن سلطان، ١٤٢٢ه، **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، الطبعة الأولى، بيروت: دار الفكر.
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، ١٣٩٧ه، **غريب الحديث**، تحقيق: د/ عبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، بغداد: مطبعة العاني.
- القسطلاني، أحمد بن محمد، د. ت، **إرشاد الساري**، د. ط، مصر، المطبعة الكبرى الأميرية.
- القفطي، جمال الدين بن يوسف، ١٤٠٦ه، **إنباه الرواة**، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي، وبيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر، ١٤٠١ه، **زاد المعاد**، ت: آل الأرناءوط، الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة الرسالة.

- ابن القيم، محمد بن أبي بكر، ١٤٤١هـ، **مدارج السالكين**، الطبعة الثانية، الرياض: دار عطاءات العلم، بيروت: دار ابن حزم.
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر، د. ت، **إغاثة اللهفان**، تحقيق: محمد حامد الفقي، الرياض: مكتبة الرياض الحديثة.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر، ١٤٢٠هـ، **تفسير القرآن العظيم**، ت: سامي سلامة، الطبعة الثانية، مكة: دار طيبة.
- الكفوي، أيوب بن موسى، ١٤١٩هـ، **الكليات**، ت: عدنان درويش وزميله، الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- لطيفة القرشي، د. ت، **الأمور المباركة في السنة النبوية**، الطبعة الأولى، الرياض: مدار الوطن.
- ابن ماجة، محمد بن يزيد، د. ت، **سنن ابن ماجة**، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، د. ط، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الإمام مالك، مالك بن أنس، د. ت، **الموطأ**، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، د. ط، مصر: دار إحياء التراث العربي.
- مبارك الميلي، ١٤٠٧هـ، **الشرك ومظاهره**، د. ط، المدينة: الجامعة الإسلامية.
- مجموعة من العلماء والباحثين، ١٤٣٩هـ، **موسوعة العقيدة والأديان والفرق والمذاهب**، الطبعة الأولى، المدينة: جمعية العقيدة، الرياض: دار التوحيد.
- محمد علوي مالكي، ١٤٣٠هـ، **مفاهيم يجب أن تصحح**، الطبعة الثانية، بيروت: دار الكتب العلمية.
- مسلم، مسلم بن الحجاج، د. ت، **صحيح مسلم**، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، د. ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ابن ملك، محمد بن عز الدين، ١٤٣٣هـ، **شرح مصابيح السنة**، تحقيق لجنة مختصة